



الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.



التقرير السنوي



الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.

التقرير السنوي

2015



المحتويات

الصفحة

4	نبذة عن الشركة العربية للاستثمار
5	رؤية ورسالة الشركة
6	مساهمات الدول الأعضاء في رأسمال الشركة
7	مجلس إدارة الشركة
8	لجان مجلس الإدارة
9	الإدارة التنفيذية للشركة
11	ملخص البيانات المالية
12	كلمة رئيس مجلس الإدارة
13	تقرير مجلس الإدارة
31	القوائم المالية
32	تقرير مراجعي الحسابات
33	قائمة المركز المالي
34	قائمة الدخل
35	قائمة الدخل الشامل
36	قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
37	قائمة التدفقات النقدية
38	إيضاحات حول القوائم المالية
87	عناوين الشركة

أُنشئت الشركة العربية للاستثمار في منتصف عام 1974 بموجب اتفاقية دولية كشركة مساهمة عربية حكومية. والغرض الأساسي للشركة كما حدده عقد تأسيسها هو: استثمار الأموال العربية بهدف تنمية الموارد العربية، وذلك من خلال المساهمة في المشاريع الاستثمارية في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والمواصلات والخدمات على أسس اقتصادية وتجارية سليمة مما يحقق دعم وتنمية الاقتصاد العربي. وتتمتع الشركة بكافة الضمانات والامتيازات التي تكفلها قوانين الاستثمار السارية في الدول المساهمة بما في ذلك ضمان الحرية الكاملة لحركة الأموال وعدم خضوعها للتأميم والمصادرة. والشركة العربية للاستثمار مملوكة من قبل حكومات سبع عشرة دولة عربية، ويبلغ رأسمالها المصرح به 1,200 مليون دولار أمريكي، بينما يبلغ رأسمالها المدفوع 800 مليون دولار أمريكي موزعاً بين الدول المساهمة. وتمارس الشركة نشاطها الاستثماري في مجالين أساسيين هما الاستثمار في المشاريع والنشاط المصرفي، وذلك انطلاقاً من مقرها الرئيسي في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية ومن فرعها المصرفي في مملكة البحرين.

الرؤية

لتكون مؤسسة مالية عربية رائدة تعمل على تعبئة الموارد لتلبية احتياجات الاستثمار والتمويل، من أجل تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية.

الرسالة

تحقيق عوائد مالية مجدية، ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية، والمساهمة في تحسين البيئة الاستثمارية في الوطن العربي من خلال القيام بدور المحفز لتأسيس وتنفيذ المشروعات في القطاعات الاقتصادية المختلفة على أسس اقتصادية وتجارية سليمة، وتوظيف نشاط الشركة المصري لاستقطاب الموارد العربية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع، وتعزيز التجارة العربية البينية بما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

مساهمات الدول الأعضاء في رأسمال الشركة

نسبة المساهمة (%)	مبلغ المساهمة (ألف دولار أمريكي)	اسم الدولة	
15.68	125,422	المملكة العربية السعودية	
15.68	125,422	دولة الكويت	
15.68	125,422	الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي)	
10.48	83,871	جمهورية العراق	
8.19	65,543	دولة قطر	
6.97	55,743	جمهورية مصر العربية	
6.97	55,743	الجمهورية العربية السورية	
6.97	55,743	دولة ليبيا	
2.68	21,421	جمهورية السودان	
1.71	13,679	مملكة البحرين	
1.71	13,679	الجمهورية التونسية	
1.71	13,679	المملكة المغربية	
1.71	13,679	سلطنة عمان	
1.61	12,899	الجمهورية اللبنانية	
1.61	12,899	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	
0.32	2,578	المملكة الأردنية الهاشمية	
0.32	2,578	الجمهورية اليمنية	
100.00	800,000	المجموع	

مجلس إدارة الشركة



الأستاذ / يوسف عبد الله حمود
نائب رئيس مجلس الإدارة
مملكة البحرين



معالي المهندس / يوسف بن إبراهيم البسام
رئيس مجلس الإدارة
المملكة العربية السعودية



الأستاذ / أحمد عبد الله المهيري
عضو مجلس الإدارة
الإمارات العربية المتحدة



الأستاذ / عبد الله حميد المزروعى
عضو مجلس الإدارة
الإمارات العربية المتحدة



الأستاذ / صالح عبد العزيز آل الشيخ
عضو مجلس الإدارة
المملكة العربية السعودية



الأستاذ / الجبلي محمد البشير
عضو مجلس الإدارة
جمهورية السودان



الأستاذ / نائل محمد الجمود
عضو مجلس الإدارة
دولة الكويت



الأستاذ / خالد عبد العزيز الحسون
عضو مجلس الإدارة
دولة الكويت



المهندس / بركات عرفات عرفات
عضو مجلس الإدارة
الجمهورية العربية السورية



الأستاذ / عمر عبد العزيز آل حامد
عضو مجلس الإدارة
دولة قطر



الأستاذ / أحمد عبد الرحيم الصياد
عضو مجلس الإدارة
جمهورية مصر العربية



الأستاذ / علي محمد رضا الحاج جعفر
عضو مجلس الإدارة
سلطنة عمان



الأستاذ / الطاهر محمد هويسه
عضو مجلس الإدارة
دولة ليبيا



الأستاذة / فوزية زعبول
عضو مجلس الإدارة
المملكة المغربية



الدكتور / فاضل نبي عثمان
عضو مجلس الإدارة
جمهورية العراق

لجان مجلس الإدارة

يستعين مجلس إدارة الشركة في أداء مهامه بعدد من اللجان المتخصصة، وقد كانت هذه اللجان عند نهاية العام على النحو التالي:

لجنة الاستثمار العليا:

تتولى لجنة الاستثمار العليا نيابة عن مجلس الإدارة اتخاذ القرارات الاستثمارية في مجالي المشاريع والنشاط المصرفي، في الحالات التي تتعدى صلاحيات اللجان الداخلية في الشركة. وتتكون اللجنة من ثمانية أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة، وهم:

معالي المهندس/ يوسف بن إبراهيم البسام	1	رئيس اللجنة
الأستاذ/ علي محمد رضا الحاج جعفر	2	عضو اللجنة
المهندس/ بركات عرفات عرفات	3	عضو اللجنة
الأستاذ/ الطاهر محمد هويصة	4	عضو اللجنة
الأستاذ/ الجيلي محمد البشير	5	عضو اللجنة
الأستاذة/ فوزية زعبول	6	عضو اللجنة
الأستاذ/ أحمد عبدالله المهيري	7	عضو اللجنة
الأستاذ/ نائل محمد الحمود	8	عضو اللجنة

لجنة المخاطر والأصول:

تقوم لجنة المخاطر والأصول بمساعدة مجلس الإدارة على الاضطلاع بمسؤولياته الرقابية الخاصة بالمخاطر المتعلقة بنشاط الشركة، وتقييم ومراجعة المخاطر الخاصة بالنشاط الاستثماري والمصرفي. وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة، وهم:

الأستاذ/ يوسف عبد الله حمود	1	رئيس اللجنة
الأستاذ/ خالد عبدالعزيز الحسون	2	عضو اللجنة
الأستاذ/ عبدالله حميد المزروعي	3	عضو اللجنة

لجنة التدقيق:

تقوم لجنة التدقيق بمساعدة مجلس الإدارة على الاضطلاع بالمسؤوليات الرقابية الخاصة بعدالة وجودة وسلامة القوائم المالية للشركة، والتزامها بالمتطلبات القانونية والنظامية واستقلال المراقب الخارجي وأداء التدقيق الداخلي، والتأكد من سلامة أنظمة الضبط الداخلي. وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة، وهم:

الدكتور/ فاضل نبي عثمان	1	رئيس اللجنة
الأستاذ/ عمر عبدالعزيز آل حامد	2	عضو اللجنة
الأستاذ/ صالح عبدالعزيز آل الشيخ	3	عضو اللجنة

لجنة الترشيحات والتعويضات:

تقوم لجنة الترشيحات والتعويضات بمساعدة مجلس الإدارة على الاضطلاع بجميع مسؤولياته المتعلقة بالترشيحات والتعويضات بالصورة التي تسهم في تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها. وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة، وهم:

معالي المهندس/ يوسف بن إبراهيم البسام	1	رئيس اللجنة
الأستاذ/ يوسف عبدالله حمود	2	عضو اللجنة
الأستاذ/ أحمد عبدالرحيم الصياد	3	عضو اللجنة

الإدارة التنفيذية للشركة



المركز الرئيسي: الرياض



الرئيس التنفيذي
الأستاذ / إبراهيم بن حمود المزيد

1	الأستاذ / فهد عبد الله الحقباني	الشؤون المالية والإدارية
2	الأستاذ / فهد سليمان النحيط	الاستثمار
3	الأستاذ / عبدالعزيز عبد الرحمن الفريح	الموارد البشرية والشؤون الإدارية
4	الأستاذ / مجدي محمد الكفراوي	الشؤون المالية
5	المهندس / عبد الله محمد السبيعي	تقنية المعلومات
6	الأستاذ / دخيل الله عبد الله الزهراني	التخطيط الاستراتيجي والبحوث
7	الأستاذ / خالد صالح الزغيبي	المستشار القانوني
8	الأستاذ / يوسف سامي سالم	التدقيق الداخلي

فرع البحرين (مصرف قطاع جملة)

1	الأستاذ / إبراهيم ميلاد الزليطني	مدير عام الفرع
2	الأستاذ / مارك دوندي	الخزينة
3	الأستاذ / سمير مجيبا - الأستاذ / عصام خالد	الائتمان
4	الأستاذ / محمد بن حميد منجرا	العمليات
5	الأستاذ / نتن قويتا	المخاطر
6	الأستاذ / بيجو أبراهام	الشؤون المالية
7	الأستاذ / طاهر أحمد الطاهر	الموارد البشرية والشؤون الإدارية
8	الدكتور / أسامة أحمد مختار	المستشار القانوني
9	الأستاذة / سودها تيلاني	مسؤول الالتزام
10	الأستاذ / لالت بكرو	التدقيق الداخلي

ملخص البيانات المالية في 31 ديسمبر 2015



كلمة رئيس مجلس الإدارة



السادة المساهمون الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي بالأصالة عن نفسي، ونيابة عن زملائي أعضاء مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار أن أقدم إلى الجمعية العامة الموقرة التقرير السنوي للشركة العربية للاستثمار وحساباتها الختامية للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31م، والذي يستعرض أبرز الإنجازات التي حققتها الشركة في مجالي المساهمة في المشاريع وتقديم الخدمات المالية خلال العام 2015.

وعلى الرغم من التحديات وحالة عدم اليقين التي شهدتها المنطقة العربية خلال العام، بالإضافة إلى استمرار التذبذبات في معدلات النمو الاقتصادي العالمي، والتراجع الحاد في أسعار النفط العالمية، إلا أن الشركة استطاعت التكيف مع هذه الظروف والتعامل معها بأقصى درجات الحيلة والحذر، واستيعاب مجمل تلك المتغيرات المتسارعة، وواصلت بنجاح جهودها الهادفة إلى تطوير نشاطها، وتبوع أدواتها الاستثمارية والمالية.

وأغتتم هذه الفرصة ونحن نستشرف عاماً جديداً من العطاء، لأشيد بالدعم المستمر والمتواصل الذي تتلقاه الشركة العربية للاستثمار من قبل حكومات الدول العربية المساهمة، التي لم تأل جهداً في تسخير كافة الإمكانيات والموارد المتاحة للشركة من أجل السير قدماً في مزاوله أنشطتها الاستثمارية وفق أسس اقتصادية واستثمارية سليمة لتحقيق أهدافها التنموية.

كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر لزملائي أعضاء مجلس الإدارة على مساهمتهم الفاعلة والمتميزة، وجهودهم في رسم سياسة الشركة ووضع الخطط والإشراف على تنفيذها. والشكر موصول لجميع منسوبي الشركة في مختلف مواقعهم على الجهود التي بذلوها خلال العام لتحقيق أهداف الشركة وتطلعاتها المستقبلية.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس مجلس الإدارة

المهندس/ يوسف بن إبراهيم البسام

تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للعام 2015

11001010
10300500596
495585859595954
5098559300000000
202298494850594
77985759875931
68606968600
569028
79

104007202020
3303385099
86210011-1-1-2389589
1011010101010938
249059008996952519585
903300A101309
8947484722
3598958596
4849850459
8892337939
70709011
7980229
1389



لمحة عن التطورات الاقتصادية العالمية والعربية

أ- التطورات الاقتصادية العالمية خلال العام 2015



شهد الاقتصاد العالمي خلال العام 2015 تراجعاً في وتيرة النمو التي حققها خلال العام 2014، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 3.1% مقارنة بمعدل نمو بلغ 3.4% في العام السابق. وأظهرت النتائج الاقتصادية العالمية تفاوتاً بدرجات غير متوازنة بين الاقتصادات المتقدمة من جهة، والاقتصادات النامية والصاعدة من جهة أخرى. فبينما طرأ تحسن محدود على مستوى النمو في الاقتصادات المتقدمة بسبب تحسن مستوى التعافي في منطقة اليورو، وارتفاع مستويات النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، وعودة النمو الإيجابي إلى الاقتصاد الياباني، وفي المقابل هناك تباطؤ ملحوظ في دول الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية مع انكماش ملحوظ في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة إلى هذه الأسواق.

ويأتي تباطؤ النمو في دول الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية انعكاساً لمجموعة من العوامل أهمها تراجع النمو في البلدان المصدرة للنفط، وتباطؤ النمو الاقتصادي الصيني بدرجة أكبر من المتوقع، بالإضافة إلى ضعف الآفاق المتوقعة للبلدان المصدرة للسلع الأولية الأخرى بما في ذلك بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا عقب انخفاض أسعار التصدير لديها خلال العام 2015. وعلى صعيد توقعات العام 2016، يرجح تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي لشهر يناير 2016، الصادر عن صندوق النقد الدولي، حدوث ارتفاع طفيف في معدل نمو الاقتصاد العالمي، ليبلغ نحو 3.4%، مع استمرار تباطؤ النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة، واستمرار الاقتصاد الصيني في استعادة توازنه، وانخفاض أسعار الطاقة وغيرها من السلع الأولية، والخروج التدريجي من الأوضاع النقدية التيسيرية وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- التطورات الاقتصادية في المنطقة العربية خلال العام 2015

في ظل ما شهدته الاقتصاد العالمي خلال العام 2015 من تراجع في وتيرة النمو، لم تكن الاقتصادات العربية بمنأى عن هذا التراجع وحالة عدم التعافي والتطورات السلبية التي واجهها الاقتصاد العالمي، حيث أثرت هذه التطورات على المنطقة العربية وتضاعفت حدتها جراء استمرار التوترات والنزاعات الجيوسياسية في بعض دول المنطقة، مما أدى إلى انتكاسة في آفاق النمو وارتفاع المخاطر في المنطقة العربية.



وبشكل عام تباينت معدلات النمو الاقتصادي في الأقطار العربية خلال العام 2015، فعلى الرغم من التأثير السلبي لتراجع أسعار النفط خلال العام على الأوضاع المالية في البلدان المصدرة للنفط، إلا أن ذلك التراجع كان له أثره الإيجابي على اقتصادات البلدان المستوردة للنفط حيث ساهم ذلك في تحسين ميزان المدفوعات وتراجع أسعار السلع الأساسية ولاسيما السلع الغذائية، بالإضافة إلى تخفيف الضغوط التضخمية على هذه الدول. ولا يزال عدد من البلدان العربية يعاني من ارتفاع معدلات البطالة المزمنة، والتي تعتبر من أهم التحديات الاقتصادية التي تؤثر سلباً في معدلات النمو الاقتصادي.

وانعكاساً للأداء الاقتصادي لدول المنطقة، شهدت أسواق المال العربية خلال العام 2015 سلسلة من التراجعات الحادة، خسرت مجتمعة بموجبها وفق بيانات صندوق النقد العربي لشهر يناير 2016 ما يقارب 144 مليار دولار أمريكي من قيمتها السوقية والتي وصلت في نهاية ديسمبر 2015 إلى 1,060 مليار دولار أمريكي متأثرة بالاضطرابات التي سجلت

خلال العام في أسواق المال العالمية، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى الانخفاضات المتتالية في أسعار النفط العالمية، إلى جانب تداعيات رفع أسعار الفائدة الأمريكية. كما لم يقتصر التراجع على أسواق الأسهم فقط، حيث شهدت الإصدارات في أسواق السندات للشركات العربية هي الأخرى تراجعاً خلال العام 2015، وذلك من حيث عدد الإصدارات وقيمتها. فقد تراجع عدد الإصدارات من سندات الشركات خلال العام 2015، إلى 94 إصداراً (منها 82 إصداراً لمصارف ومؤسسات مالية)، وبقية إجمالية بلغت 14.8 مليار دولار أمريكي، بالمقارنة مع 103 إصدارات، وبقية إجمالية بلغت 18.9 مليار دولار أمريكي في العام السابق. ومن جانب آخر واصلت الإصدارات في أسواق الصكوك للشركات العربية ارتفاعها خلال العام 2015، لتبلغ 22 إصداراً بقيمة إجمالية بلغت 10.6 مليار دولار أمريكي، مقابل 16 إصداراً بقيمة إجمالية بلغت 10 مليار دولار أمريكي عن العام السابق 2014.

نشاط الشركة العربية للاستثمار خلال العام 2015



في ظل المتغيرات الجيوسياسية التي شهدتها دول المنطقة العربية خلال العام 2015، وما نجم عنها من تداعيات وآثار سلبية مباشرة وغير مباشرة على الأداء الاقتصادي لهذه الدول، عملت الشركة العربية للاستثمار على تكثيف جهودها الرامية إلى متابعة الآثار الناجمة عن هذه التداعيات على نشاطها في مجالي الاستثمار في المشاريع وتقديم الخدمات المالية، كما عملت جاهدة على معالجتها وتخفيف انعكاساتها السلبية عن طريق الإدارة الحصيفة للمخاطر، والتعامل المهني الواعي مع مختلف

المتغيرات والمستجدات التي اكتفت أداء مختلف القطاعات الاقتصادية في دول المنطقة العربية.

وفي ظل ضبابية تلك المتغيرات، وتأثر المناخ الاستثماري في المنطقة العربية بمجمل أحداثها، واصلت الشركة العربية للاستثمار نشاطها الاستثماري، في مجال المساهمة في المشاريع وتقديم الخدمات المالية، مستندة على الدعم الذي تلقاه من الدول المساهمة، ومستفيدة من المرونة التي يوفرها عقد تأسيسها، ونظامها الأساسي، والفاعلية التي تتيحها لوائحها الداخلية، ملتزمة في ذات الوقت بسياستها الرامية إلى تحقيق التوازن الملائم بين زيادة العوائد وإدارة المخاطر.

وقد تركز نشاط الشركة خلال العام 2015 على متابعة أوضاع استثماراتها القائمة، والتخارج المخطط من بعض المساهمات، والدخول في منتجات جديدة وتحالفات استراتيجية مع مؤسسات إقليمية ودولية، بالإضافة إلى استقطاب وتعبئة الموارد المالية وتوظيفها في استثمارات مجددة، والعمل على استكشاف الفرص الاستثمارية الواعدة ودراساتها وبلورتها وذلك بالتنسيق والتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية والعربية، والشركات العربية المشتركة، وغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، والجهات المروجة للاستثمار في مختلف دول المنطقة العربية، ملتزمة بأقصى درجات الحيطة والحذر في اتخاذ قراراتها الاستثمارية بما ينسجم مع الأهداف التي تضمنتها خطتها الاستراتيجية الخمسية (2014-2018).

وفيما يلي استعراض لنشاطات الشركة ونتائجها المالية خلال العام 2015:

أولاً: في مجال إدارة الشركة:

واصلت الشركة العربية للاستثمار خلال العام 2015 نشاطاتها وتنفيذ أهدافها وبرامجها التي تضمنتها خطتها الاستراتيجية الخمسية للفترة (2014 - 2018). وضمن الإطار التنظيمي للشركة اعتمدت الجمعية العامة العادية تشكيل مجلس إدارة الشركة الجديد في دورته الرابعة عشرة، وقد عقد المجلس خلال العام أربعة اجتماعات اتخذ خلالها القرارات والتوجيهات المناسبة، كما اضطلعت اللجان المنبثقة عن المجلس والمتمثلة في لجنة الاستثمار العليا، ولجنة المخاطر والأصول، ولجنة التدقيق، ولجنة الترشيحات والتعويضات، بجميع المهام والمسؤوليات المناطة بها. وقد اطمأن مجلس الإدارة على أداء الشركة والتزام إدارتها التنفيذية بتنفيذ قرارات الجمعية العامة، وقرارات وتوجيهات مجلس الإدارة، بما ينسجم مع الأنظمة واللوائح المعمول بها.



وفي إطار الخطة الاستراتيجية الخمسية للشركة للفترة (2014 - 2018) المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، والتي تضمنت مجموعة من الأهداف الكمية والنوعية، وبالرغم من التطورات السلبية والتحديات التي واجهت الاقتصاديين الإقليميين والعالمي خلال العام 2015، إلا أن الشركة تمكنت بالرغم من هذه الظروف، وللعام الثاني من عمر الاستراتيجية، من الاستمرار في تنفيذ خطتها الاستراتيجية حسب ما هو مخطط لها وأنجزت الكثير من المتطلبات لهذه الفترة. وتتمثل الأهداف التي تم إنجازها

خلال العام في استكمال تحديث اللوائح والإجراءات التي تنظم عمل الشركة، وتحسين محفظة الاستثمار في المشاريع بالتخلص من بعض المساهمات الصغيرة والقديمة، والاستثمار في منتجات جديدة، والدخول في تحالفات استراتيجية واعدة مع عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية، وتقليل التمرکز الائتماني للأصول الخاصة بالنشاط المصرفي في بعض الدول، وفقاً لما نصت عليه الخطة الاستراتيجية الخمسية، وبما يتناسب مع مناخ الاستثمار والمستجدات الدولية والإقليمية.

ثانياً: نتائج الشركة المالية للعام 2015:



بلغ مجموع إيرادات العمليات من أنشطة الشركة المختلفة للعام المالي 2015 حوالي 65.8 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع 61.1 مليون دولار أمريكي في العام المالي 2014 بارتفاع بلغت نسبته 7.7%. وقد ساهمت أنشطة الشركة بشقيها الاستثماري والمصرفي في تحقيق هذه النتائج. كما بلغ صافي أرباح الشركة للعام المالي 2015 حوالي 25.7 مليون دولار أمريكي، وذلك بعد تجنب مخصصات بمبلغ 18.4 مليون دولار أمريكي لتغطية القروض المتعثرة وانخفاض القيمة العادلة لبعض

المساهمات في المشاريع، مقارنة مع أرباح صافية قدرها 30.2 مليون دولار أمريكي، (بعد تجنب مخصصات بلغت 12.3 مليون دولار أمريكي) تحققت عند نهاية العام المالي 2014 بانخفاض بلغت نسبته 15%. وقد جاء انخفاض أرباح الشركة لهذا العام مقارنة بالعام السابق بسبب انخفاض إيرادات العمولات والأتعاب البنكية وأرباح التعامل في السندات والأسهم نتيجة التذبذبات الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط وتباطؤ النمو في بعض الاقتصادات العالمية الهامة.

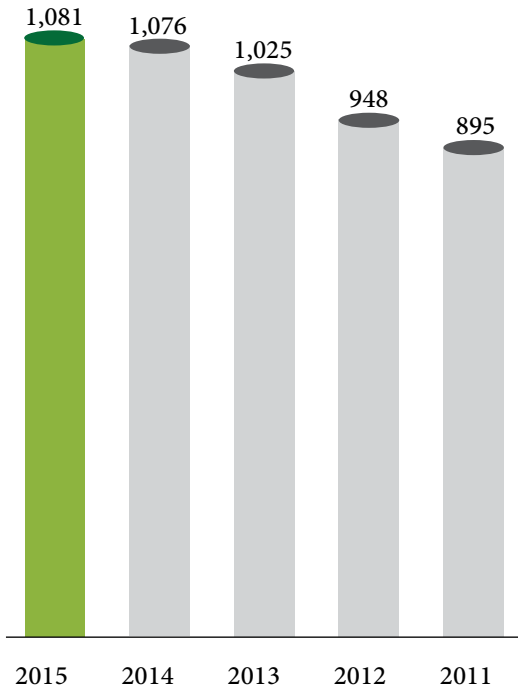
كما بلغ إجمالي موجودات الشركة بنهاية العام المالي 2015 حوالي 1,785.8 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع 2,143.5 مليون دولار أمريكي عند نهاية العام المالي 2014، وذلك بانخفاض بلغت نسبته 17%. ويعود سبب الانخفاض إلى تخفيض مخاطر التمرکز الائتماني.

وبلغ إجمالي حقوق المساهمين بنهاية العام المالي 2015 حوالي 1,080.8 مليون دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 1,075.6 مليون دولار أمريكي تحققت عند نهاية العام المالي 2014، بزيادة بلغت نسبتها 0.5%.

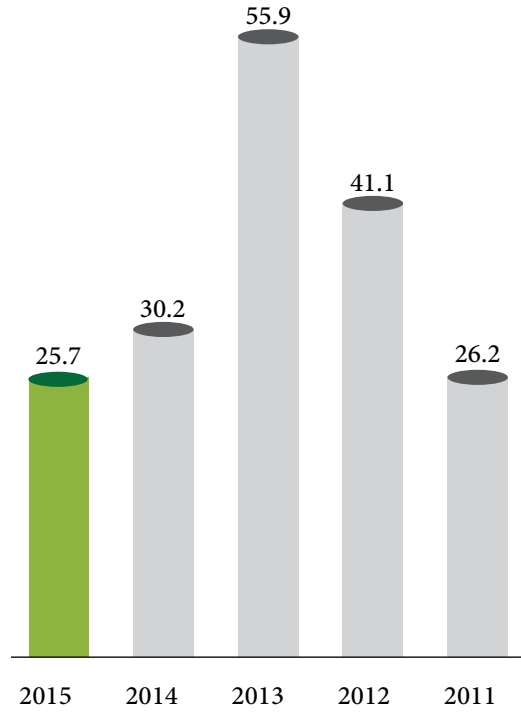
وقد حققت الشركة عائداً على متوسط الأصول بلغت نسبته 1.4%، في حين بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين نسبة 2.4% عند نهاية العام المالي 2015.

ويوضح الرسم البياني التالي صافي أرباح الشركة العربية للاستثمار وموجوداتها وحقوق مساهميها، والعائد على متوسط الأصول، والعائد على حقوق المساهمين خلال الفترة (2011-2015) بملايين الدولارات الأمريكية:

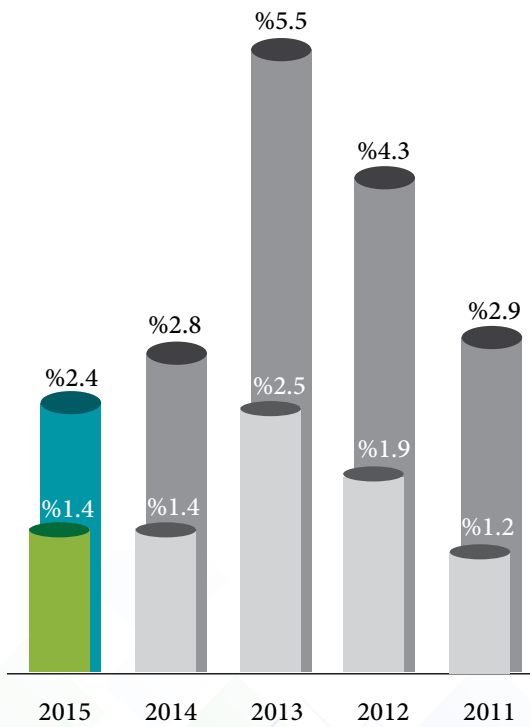
حقوق المساهمين
(مليون دولار أمريكي)



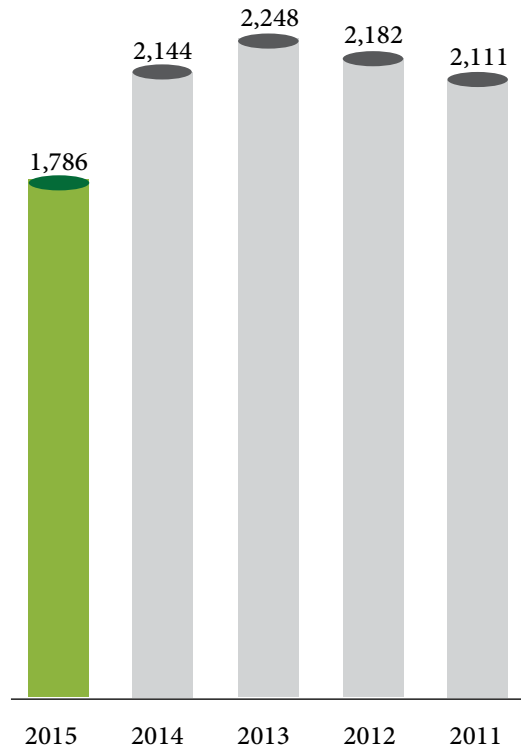
الأرباح الصافية
(مليون دولار أمريكي)



نسبة العائد على متوسط الأصول
نسبة العائد على متوسط حقوق المساهمين



الموجودات
(مليون دولار أمريكي)



ثالثاً: نشاط الشركة في مجال الاستثمار في المشاريع:



تواصل الشركة العربية للاستثمار العمل على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، وذلك من خلال الاستثمار في المشاريع التي تساهم في تنمية الموارد العربية، وتوطين التقنية في الوطن العربي، والمساهمة في إقامة مشاريع متكاملة قادرة على المنافسة إقليمياً ودولياً باستغلال المزايا النسبية المتوفرة في الدول العربية، والاهتمام بالمشاريع المشتركة التي تدعم روابط التعاون والتكامل الاقتصادي العربي. وتحرص الشركة العربية للاستثمار على تنوع استثماراتها قطاعياً وجغرافياً، لتقليل المخاطر مع تحقيق عوائد تتناسب مع مستوى المخاطر، وإتاحة الفرصة للدول المساهمة للاستفادة من موارد الشركة.

وفي هذا الإطار، استمرت الشركة عام 2015 في متابعة أوضاع مشاريعها القائمة، وحرصت على المشاركة في اجتماعات مجالس إدارتها وجمعياتها العامة. وفي ظل استمرار حالة الغموض وعدم الاستقرار الاقتصادي في بعض الدول العربية، بذلت الشركة جهوداً مميزة لمعالجة التحديات التي واجهتها بعض المشاريع بالتعاون مع الجهات المساهمة الأخرى. كما واصلت الشركة بحثها عن الفرص الاستثمارية الواعدة في مختلف الدول العربية التي تتسجم مع أهدافها وتتواءم مع معاييرها الاستثمارية.

1-3 استثمارات الشركة في العام 2015

اتساقاً مع أهداف خطة الشركة الاستراتيجية للفترة (2014-2018) التي نصت على أخذ زمام المبادرة في بناء تحالفات استراتيجية مع كبرى الشركات الاستثمارية في دول المنطقة، ارتبطت الشركة العربية للاستثمار في رأسمال «صندوق مؤسسة التمويل الدولية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» بمبلغ 45 مليون دولار أمريكي يمثل نسبة 15% من رأسمال الصندوق البالغ 300 مليون دولار أمريكي. ويهدف الصندوق إلى تحقيق نمو رأسمالي وتوزيعات نقدية دورية على المستثمرين من خلال الاستثمار في المشاريع الجديدة والقائمة في عدد



من قطاعات الخدمات المالية والمصرفية، ومشاريع البنية التحتية، والمشاريع الإنتاجية. وفي إطار سعي الشركة العربية للاستثمار لتنوع مكونات استثماراتها وفتح قناة استثمارية جديدة تتيح لها الاكتتاب في الطروحات الأولية في بعض دول المنطقة العربية، ساهمت الشركة في عام 2015 في رأسمال «الصندوق السعودي الفرنسي الخليجي للطروحات الأولية» بمبلغ 10 مليون دولار أمريكي يمثل نسبة 2.3% من رأسمال الصندوق البالغ حوالي 427 مليون دولار أمريكي، ويهدف الصندوق إلى تنمية رأس المال من خلال الاستثمار في الطروحات الأولية، وأسهم الشركات المدرجة حديثاً في دول مجلس التعاون الخليجي.

وتماشياً مع استراتيجية الشركة الهادفة إلى تفعيل سياسة تدوير الاستثمارات عبر التخارج من بعض المشاريع وتوظيف حصيلة التخارج بالمساهمة في فرص استثمارية جديدة واعدة، حققت الشركة خلال العام ربحاً بلغ 2.3 مليون دولار أمريكي من بيع مساهمتها في الشركة السعودية للخدمات الفندقية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى بيع معظم حصة الشركة العربية للاستثمار في رأسمال الشركة التونسية للبنك في الجمهورية التونسية.

من جانب آخر، ومن أجل تعزيز النمو والاستدامة لإيرادات الشركة، عملت الشركة العربية للاستثمار خلال العام 2015 العمل على توسعة المجمع السكني التابع لها في مدينة الرياض وذلك بتشديد 15 وحدة سكنية جديدة إضافية، ليبليغ بذلك مجموع الوحدات السكنية في المجمع 86 وحدة سكنية. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من هذه التوسعة في نهاية عام 2016.

2-3 محفظة الاستثمار في المشاريع كما في 2015/12/31

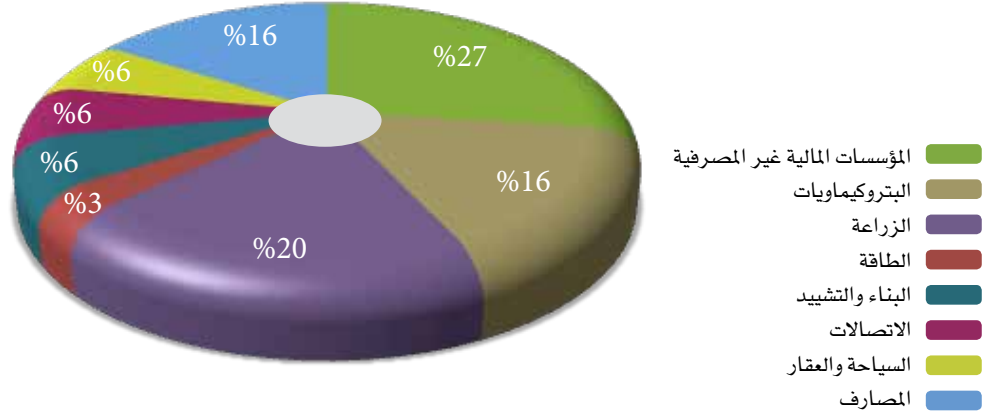
بنهاية العام 2015 بلغ إجمالي استثمارات الشركة في مجالي المشاريع والصناديق الاستثمارية 410 مليون دولار أمريكي. حيث اشتملت محفظة الاستثمار في نهاية العام على 24 مشروعاً استثمارياً، و3 صناديق استثمارية، توزعت جغرافياً على 11 دولة عربية، وقطاعياً على 8 قطاعات في مجالات الزراعة، والبتروكيماويات، والمؤسسات المالية غير المصرفية، والمصارف، والسياحة والعقار، والبناء والتشييد، والاتصالات، والطاقة.



وقد بلغ إجمالي رساميل مشاريع المحفظة في القطاعات الثمانية أعلاه في نهاية العام حوالي 8.2 مليار دولار أمريكي، بينما يقدر مجموع حقوق مساهميها بمبلغ 11.3 مليار دولار أمريكي. ويبلغ مجموع استثمارات الشركة العربية للاستثمار في هذه المشاريع حوالي 325 مليون دولار أمريكي، تمثل 40.6% من رأسمال الشركة المدفوع.

ويوضح الرسم البياني التالي نسب التوزيع القطاعي لمحفظه الاستثمار في المشاريع بالتكلفة التاريخية كما في نهاية عام 2015.

مكونات محفظة الاستثمار



أما على صعيد محفظة الاستثمار في الصناديق الاستثمارية، فقد اشتملت المحفظة بنهاية العام 2015 على مساهمة الشركة في 3 صناديق استثمارية بلغت مساهمة الشركة فيها 85 مليون دولار أمريكي، وتستهدف هذه الصناديق التي يبلغ إجمالي حجمها ما يزيد على مليار دولار أمريكي، مجال الاستثمار في الطرقات الأولية والطاقة، وشركات النمو. وفيما يلي ملخص لمحفظه الاستثمار في المشاريع، ومحفظة الاستثمار في الصناديق الاستثمارية، التي تساهم فيها الشركة كما في 2015/12/31:




أولاً: ملخص محفظة الاستثمار في المشاريع كما في نهاية العام 2015

القطاع	أهم المساهمين	نسبة مساهمة الشركة	مساهمة الشركة (مليون دولار أمريكي)	اسم المشروع
الزراعة	- حكومة جمهورية السودان - الهيئة العامة للاستثمار الكويتية - حكومة المملكة العربية السعودية	6.99%	62.4	شركة سكر كنانة- السودان 
البتروكيماويات	- مجموعة هايل سعيد - النساجون الشريقون	10%	27.6	الشركة المصرية لإنتاج البروبلين والبولي بروبيلين-مصر 
المؤسسات المالية غير المصرفية	- صندوق الاستثمارات العامة - المؤسسة الإسلامية لتمويل القطاع الخاص - شركة راشد عبدالرحمن الراشد وأولاده	11.1%	26.7	شركة بداية لتمويل المنازل - السعودية 
البتروكيماويات	- شركة العليان المالية المحدودة - مجموعة الزامل القابضة - المؤسسة العامة للتقاعد - شركة ايكاروس للبتروكيماويات القابضة	2.3%	25	الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم) - السعودية 

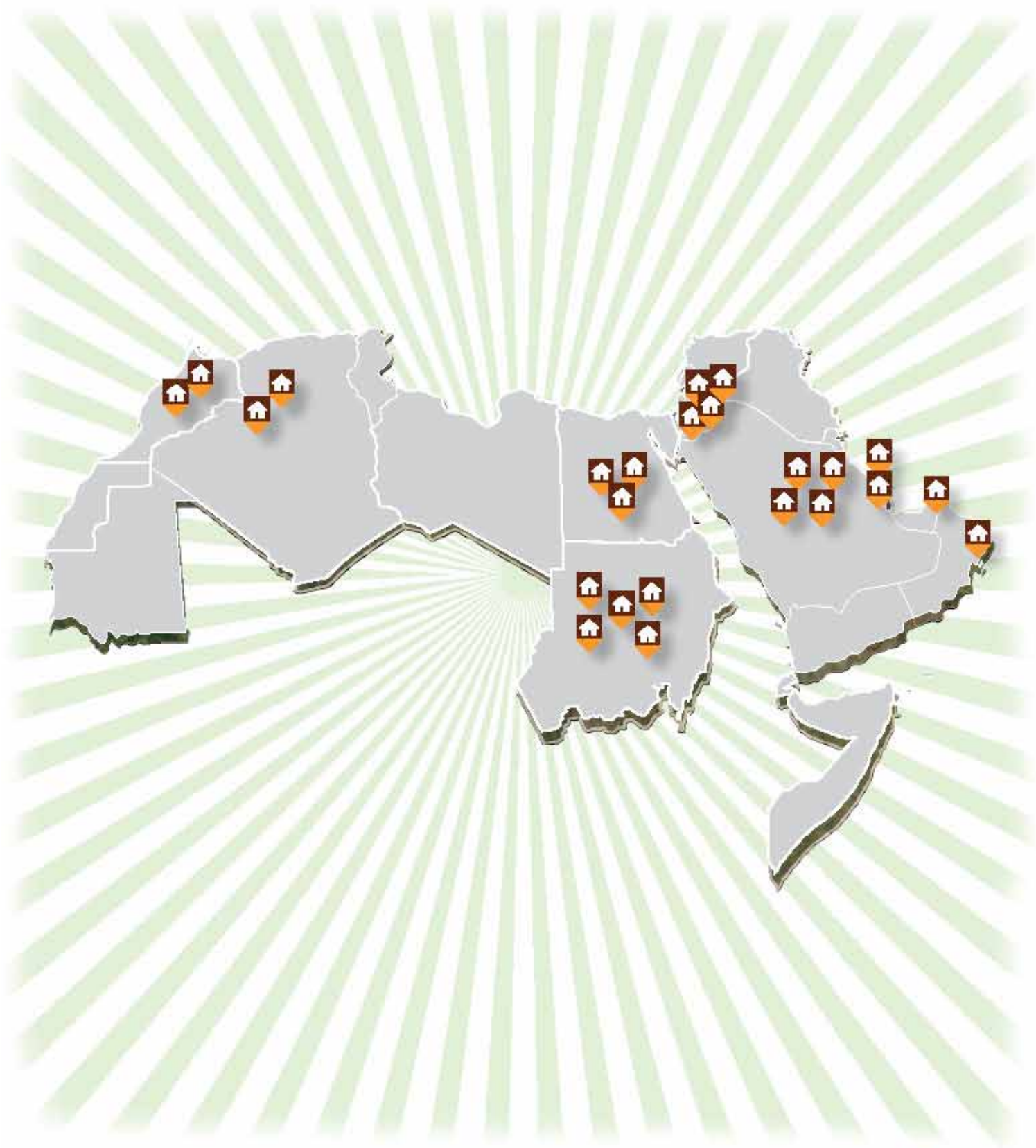
القطاع	أهم المساهمين	نسبة مساهمة الشركة	مساهمة الشركة (مليون دولار أمريكي)	اسم المشروع
الاتصالات	- حكومة جمهورية السودان	2.18%	20.7	مجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة- السودان 
المصارف	- عبد القادر عبدالله القاضي - المصرف الليبي الخارجي	10.25%	19.1	بنك الاستثمار العربي الأردني-الأردن 
البناء والتشييد	- شركة أسمنت الوطنية - المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص - الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي	16.40%	16.4	شركة أسمنت بربير- السودان 
المؤسسات المالية غير المصرفية	- شركة الكويت والشرق الأوسط المالية	15%	16	شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي-السعودية 
المصارف	- البنك المركزي الليبي - الهيئة العامة للاستثمار (الكويت)	0.42%	15.7	المؤسسة العربية المصرفية - البحرين 
السياحة والعقار	- المصرف العربي الدولي - الهيئة العامة للاستثمار الكويتية - جهاز أبو ظبي للاستثمار	13.62%	12.7	الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة- مصر 
المؤسسات المالية غير المصرفية	- بنك المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	25%	10.7	الشركة العربية للإيجار المالي- الجزائر 
الطاقة	- وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف - مؤسسة العنود الخيرية	9.94%	9.04	الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة-السعودية 
المؤسسات المالية غير المصرفية	- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص - المصرف الليبي الخارجي - صندوق أوبك للتنمية	30%	9	الشركة العربية للإجارة المحدودة-السودان 
المصارف	- بنك الاستثمار العربي الأردني	15%	8.7	بنك الاستثمار العربي الأردني - قطر 
المؤسسات المالية غير المصرفية	- الصندوق العماني للاستثمار - صندوق تقاعد وزارة الدفاع	18.79%	7.9	شركة تاجير للتمويل- سلطنة عمان 
المؤسسات المالية غير المصرفية	- بنك الشركة المصرفية العربية الدولية - بنك مصر	10%	7.9	الشركة الدولية للتأجير التمويلي انكوليس-مصر 
السياحة والعقار	- شركة البنك الأهلي الأردني - شركة مصانع الأجواخ الأردنية - شركة النيبيل للتجارة	8.36%	7.79	الشركة العربية الدولية للفنادق- الأردن 


القطاع	أهم المساهمين	نسبة مساهمة الشركة	مساهمة الشركة (مليون دولار أمريكي)	اسم المشروع	
المؤسسات المالية غير المصرفية	- مجموعة البنك الشعبي - بنك القرض العقاري والسياحي	5.74%	4.76	الشركة المغربية للإيجار المالي - المغرب	
المصارف	- بنك السودان المركزي - بنك التضامن الإسلامي الدولي - شركة البحار الدافئة القابضة والعالمية	20.8%	4.44	بنك الاستثمار المالي - السودان	
الزراعة	- شركة عربية مشتركة	1.67%	3.56	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	
المؤسسات المالية غير المصرفية	- صندوق النقد العربي - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي - بنك الجزائر	0.44%	3.33	برنامج تمويل التجارة العربية- ش.ع. مشتركة	
المصارف	- المؤسسة العربية المصرفية - البحرين	4.18%	3.17	بنك المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر	
التعدين	- شركة عربية مشتركة	1.1%	2.16	الشركة العربية للتعدين	
العقار	- شركة أسماء للاستثمار	33%	0.2	شركة رياض السوالم- المغرب	

ثانياً: ملخص محفظة الاستثمار في الصناديق الاستثمارية كما في نهاية العام 2015

المنطقة الجغرافية للاستثمار	حصة الشركة (مليون دولار أمريكي)	حجم الصندوق (مليون دولار أمريكي)	مجال استثمار الصندوق	اسم الصندوق	
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	45	300	شركات النمو	صندوق مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	
عالمي	30	300	قطاع الطاقة	صندوق باور فيست (أكواباور)	
دول مجلس التعاون الخليجي	10	427	طروحات أولية	الصندوق السعودي الفرنسي الخليجي للطروحات الأولية	

التوزيع الجغرافي لاستثمارات الشركة في مجال المشاريع كما في 2015/12/31



مشاريع الشركة 

رابعاً: نشاط الشركة في مجال تقديم الخدمات المالية:



بالإضافة إلى نشاط الشركة الرئيسي في مجال الاستثمار في المشاريع، تقدم الشركة مجموعة من الخدمات المالية المتكاملة عبر فرعها المصرفي في مملكة البحرين الذي يعمل كمصرف قطاع جملة بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي. ويشكل نشاط الشركة في مجال تقديم الخدمات المالية مصدراً مهماً للدخل يعزز من قدرتها على الاستثمار في المزيد من المشاريع، بما يتوافق مع دورها كمحفز للاستثمار داخل الوطن العربي. ويوفر الفرع للمتعاملين معه، من مؤسسات حكومية وشبه حكومية ومؤسسات القطاع الخاص، خدمات مالية متنوعة، كما

يتمتع الفرع بشبكة علاقات واسعة مع عدد كبير من المصارف والمؤسسات المالية في كثير من دول العالم، تدعمها كفاءات مؤهلة لدى الفرع تتمتع بخبرات مهنية في مختلف مجالات العمل المصرفي، ومزودة بتقنيات حديثة ومتطورة.

وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية السائدة على المستويين العالمي والإقليمي، واصل الفرع بذل جهوده في إدارة نشاطه المصرفي، والتعامل بحصافة وموضوعية في إدارة الأصول المصرفية بما يتناسب مع متطلبات هذه المرحلة الدقيقة، وبما ينسجم مع الأهداف التي تضمنتها الخطة الاستراتيجية الخمسية للشركة (2014-2018). وقد تركزت معظم جهود النشاط المصرفي في حول تعبئة الموارد، وإدارة السيولة، والتقييم المستمر لمكونات محفظة الائتمان ومحفظة الأوراق المالية وإدارتها بأقصى درجات الحيطة والحذر بما يتلاءم مع المعايير المحاسبية الدولية وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية. وفيما يلي ملخص لمكونات أصول الشركة في مجال تقديم الخدمات المصرفية للعام 2015 :

■ بلغ مجموع الأصول المصرفية في نهاية عام 2015 حوالي 1,434.2 مليون دولار أمريكي، مقابل 1,764.9 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2014، بانخفاض بلغت نسبته 18.7%.

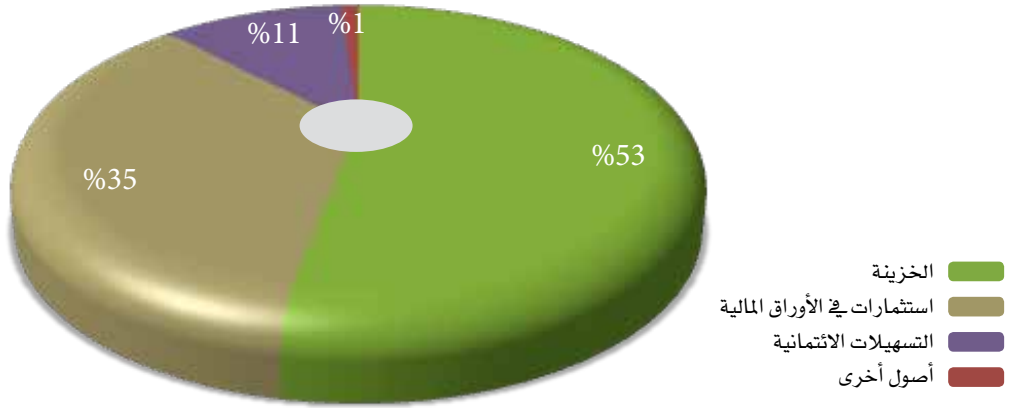
ويبين الجدول التالي مكونات ونسب الأصول المصرفية في نهاية عام 2015:

مكونات الأصول المصرفية كما في 2015/12/31

النسبة	(مليون دولار أمريكي)	الأصول المصرفية
53%	758.1	الخزينة
35%	504.9	استثمارات في الأوراق المالية
11%	160.2	التسهيلات الائتمانية
1%	11	أصول أخرى
100%	1,434.2	المجموع

ويوضح الرسم البياني التالي الأصول المصرفية ونسبها في نهاية عام 2015:

مكونات الأصول المصرفية



وقد توزعت الأصول المصرفية على النشاطات المختلفة على النحو التالي:

أ- الخزينة والاستثمارات في الأوراق المالية:

بالرغم من ضبابية المتغيرات الإقليمية والعالمية، واصلت إدارة الخزينة أداء مهامها خلال العام 2015 بمنتهى الحيطة والحذر، للمحافظة على توازن النشاطات المختلفة، وتنويع أصول محفظة الاستثمار، لتحقيق التوازن الملائم بين مستوى الربحية ودرجة المخاطر التي تواجهها. وقد بلغ حجم الودائع المقبولة من العملاء والمؤسسات المالية والهيئات الحكومية 688.2 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2015، مقابل 1,050.2 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2014 بانخفاض بلغت نسبته 34%، بينما بلغت الودائع والنقدية مع البنوك والمؤسسات المالية في نهاية عام 2015 مبلغ 758.1 مليون دولار أمريكي، مقابل 909.3 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2014، بانخفاض بلغت نسبته 17%. أما إجمالي محفظة الاستثمارات في الأوراق المالية فقد بلغ 504.9 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2015، مقابل 429.6 مليون دولار أمريكي في نهاية العام السابق، بارتفاع بلغت نسبته 18%. وقد حرصت إدارة الشركة خلال العام على الاحتفاظ بقدر آمن من السيولة للتعامل مع أسوأ الظروف المحتملة في ظل تقلبات أوضاع أسواق المال العالمية.

ب- التسهيلات الائتمانية:



وسط أجواء تتطلب الكثير من التحفظ والمتابعة الدقيقة بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية السائدة، واصلت إدارة الائتمان في الشركة تقديم خدماتها في مجال التسهيلات الائتمانية للمستثمرين. وتشمل هذه الخدمات: منح القروض والتسهيلات الائتمانية لعملاء الشركة مباشرة، أو بالمشاركة مع المؤسسات المالية الأخرى، بالإضافة إلى تنفيذ عمليات التمويل التجاري بين الدول العربية، وبين الدول العربية وشركائها التجاريين من الدول الأخرى عن طريق فتح وتعزيز وتمويل خطابات الاعتمادات المستندية، وخصم الأوراق التجارية، وتمويل عمليات الإنتاج بهدف التصدير. وفي نهاية العام بلغ رصيد المحفظة الائتمانية (بعد خصم المخصصات) 160.2 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع 413.9 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2014، بانخفاض بلغت نسبته 61%، نظراً لتقليص المحفظة تماشياً مع استراتيجية الشركة الهادفة إلى اتباع سياسة تخفيض مخاطر التمرکز الائتماني قطاعياً وجغرافياً.

خامساً: الخدمات المساندة:

استمرت الشركة العربية للاستثمار خلال العام 2015 في تحديث وتطوير الخدمات المساندة في مجالي نظم تقنية المعلومات، وتطوير الموارد البشرية، وذلك على النحو التالي:



1-5 تطوير نظم تقنية المعلومات:

وعلى صعيد تطوير نظم تقنية المعلومات، وبعد أن تم استكمال تجهيز البنية الأساسية الحديثة واستيعاب وتشغيل التطبيقات والبرامج المصاحبة لها في عام 2014 بنجاح، واصلت الشركة خلال العام 2015 الاهتمام بتطوير وترقية نظم تقنية المعلومات لديها، حيث تمت ترقية بعض الأنظمة التشغيلية والمساندة للشبكات. وفي إطار رفع الجاهزية واتباعاً للتوجيهات الرقابية وفق أفضل الممارسات المرعية، تم إجراء الاختبار السنوي لخطة استمرارية العمل في الموقع

البديل في جزيرة أمواج في مملكة البحرين لتشغيله في أوقات الأزمات وتم التأكد من جاهزيته للعمل. كما تم خلال العام رفع كفاءة الربط بين مقر الشركة الرئيسي في الرياض وفرع البحرين، وتحديث برامج الأمن والحماية للشبكات والبريد الإلكتروني، بالإضافة لتطوير وتحديث أنظمة النسخ الاحتياطي. وشهد العام تحديث النظام البنكي الأساسي للشركة، متزامناً مع دراسة تطوير نظام جديد للخزينة في فرع البحرين.

ومن أجل استيعاب وتطبيق مختلف مراحل التطوير، قامت الشركة بتوفير التدريب اللازم للمختصين في إدارة نظم تقنية المعلومات بما يتيح لهم إدارة وتشغيل كافة البرامج والأجهزة المستخدمة في المقر الرئيسي وفرع البحرين.

2-5 تطوير الموارد البشرية:



وفي إطار اهتمامها بتطوير الموارد البشرية، وإيماناً منها بالأهمية الاستراتيجية لتنمية وتطوير رأس المال البشري، واصلت الشركة العربية للاستثمار الاهتمام بصقل مهارات كوادرها البشرية وتنمية قدراتها وكفاءتها في كل من المركز الرئيسي في الرياض وفرع الشركة في مملكة البحرين، حيث أتيح لقرابة 28 موظفاً من كافة إدارات الشركة يمثلون حوالي 30% من مجموع موظفي الشركة البالغ عددهم 92 موظفاً فرص المشاركة في عدد من الدورات والبرامج التدريبية والفعاليات المرتبطة بنشاط الشركة الاستثماري والمصرفي.

ومن أهم هذه البرامج، البرنامج التدريبي الذي نظّمته مؤسسة التمويل الدولية (IFC) للشركاء الاستراتيجيين والذي عقد في مقر المؤسسة بواشنطن، بالإضافة إلى المشاركة في مجموعة متنوعة من الدورات المتخصصة في مجال العمليات الاستثمارية والمخاطر المصاحبة لها، وعمليات الخزينة، والقروض، والاعتمادات المستندية، وإدارة المخاطر والالتزام، والممارسات المصرفية الدولية المعتمدة، والسياسات التجارية الدولية، والمحاسبة المصرفية حسب المعايير العالمية، وإدارة الدخل، وأسواق المال، وإنشاء البرامج الرقمية وإدارة الأجهزة الرقمية، وإدارة الشبكات. كما شاركت الشركة خلال العام 2015 في عدد من الفعاليات الاقتصادية العربية للتواصل مع قطاع المال والأعمال في دول المنطقة العربية.

سادساً: العمل المؤسسي:

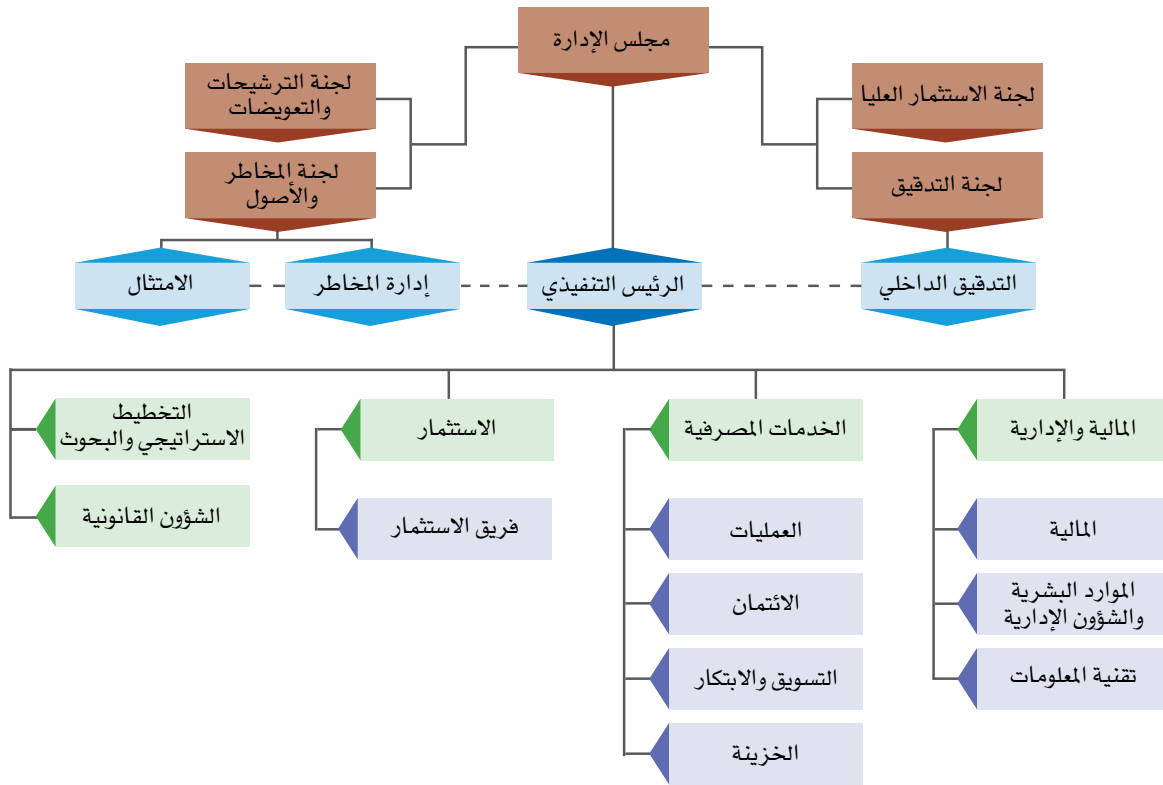
لا شك أن استمرار نجاح الشركة في مواجهة المخاطر والتحديات الإقليمية والعالمية يعكس مدى فاعلية إدارة المخاطر ومعايير الحوكمة المطبقة فيها. حيث أدت السياسة المتحفظة التي تنتهجها الشركة في إدارة المخاطر، والمعايير المطبقة في نظام الحوكمة إلى حماية الشركة من تداعيات التطورات السياسية والاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي.

وخلال العام 2015، واصلت الشركة جهودها لتعزيز العمل المؤسسي، انطلاقاً من الأهداف العامة التي حددها عقد تأسيسها ونظامها الأساسي، مسترشدةً بمبادئ حوكمة الشركات، وقرارات الجمعية العامة ومجلس إدارة الشركة، آخذةً بعين الاعتبار التطورات الرقابية والتشريعية، ومواكبة للممارسات والمعايير العالمية الرائدة في تطبيقات الحوكمة، وذلك وفقاً لما يلي:-

1-6 الإدارة الرشيدة ونظم الحوكمة:

أولت الشركة خلال تاريخها الممتد لأكثر من أربعة عقود اهتماماً كبيراً بالالتزام بمبادئ ومعايير الحوكمة كجزء لا يتجزأ من ثقافتها وفلسفتها في بناء وتعزيز المصداقية، وتأكيد الشفافية، والمحافظة على قنوات واضحة وفاعلة للإفصاح، لما لذلك من انعكاسات إيجابية تدل على أهمية الشركة ومكانتها الاقتصادية. وقد تجسد هذا الالتزام في تحديد مسؤوليات كل من الجهازين الإشرافي والتنفيذي والفصل بينهما. ويوضح الشكل البياني التالي الهيكل التنظيمي للشركة العربية للاستثمار واتساقه مع مبادئ الحوكمة:-

الهيكل التنظيمي



وتقوم الشركة بممارسة العمل المؤسسي عبر المحاور التالية:

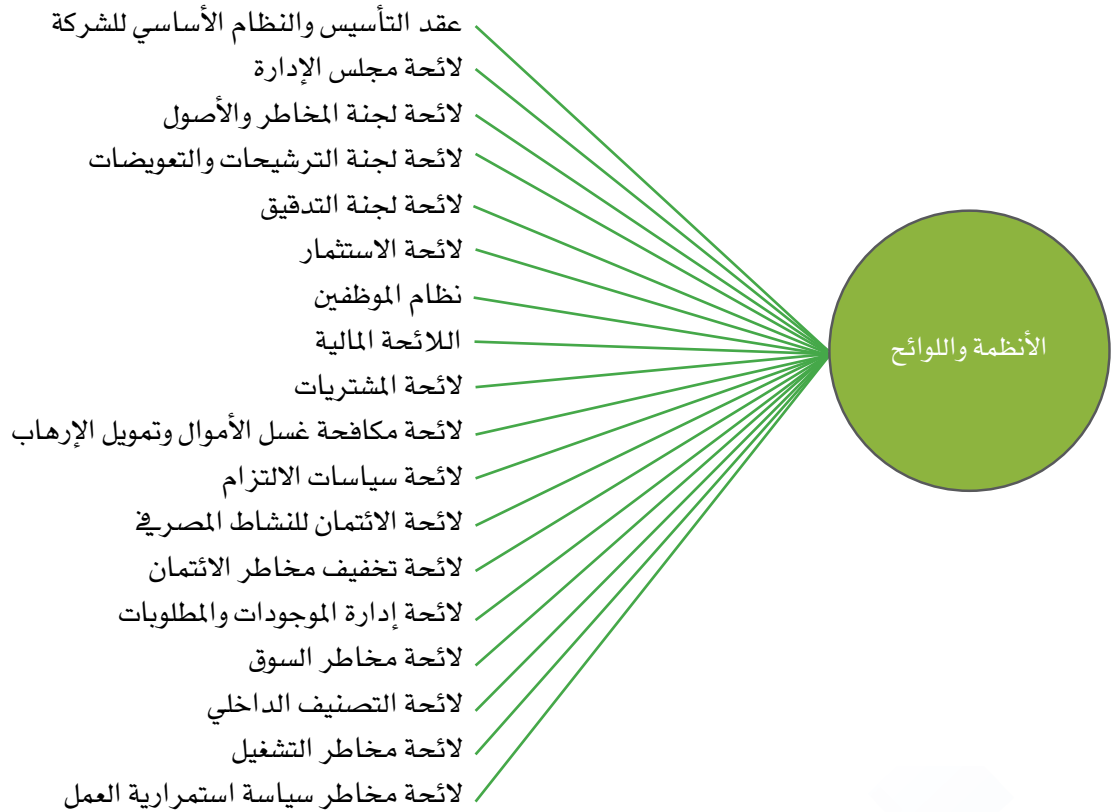
- تعزيز الدور الرقابي والإشرافي لمجلس الإدارة في رسم السياسات، واعتماد الآليات والضوابط الكفيلة بتنفيذها من قبل إدارة الشركة، والاستعانة بلجان منبثقة عن المجلس لمساعدته على القيام بمسؤولياته. وهي كالتالي:



■ تشكيل عدد من اللجان الداخلية المتخصصة ذات الصلاحيات متفاوتة، تسهيلاً لأعمال الشركة، وتنظيماً لمهام إدارتها المختلفة، وتطبيقاً لمتطلبات الحوكمة والمؤسسية، حسب الرسم البياني المقابل.



■ الالتزام بالعمل وفقاً للأنظمة واللوائح التي تحكم أعمال الشركة وتنظم وتسهل نشاطاتها، وتتمثل هذه اللوائح في التالي:



- اختيار مراقبي حسابات خارجيين من مكاتب التدقيق العالمية المعتمدة، والمشهود لها بالخبرة والكفاءة والمصداقية لمراجعة قوائم الشركة المالية.
- تعزيز دور التدقيق الداخلي في الشركة للتأكد من سلامة أنظمة الضبط الداخلي.
- وضع خطط استراتيجية تتضمن مجموعة من الأهداف الكمية والنوعية، مع وضع إجراءات محددة للتطبيق ومراقبة تنفيذها.
- نشر الثقافة المؤسسية المستندة على خبرات الشركة المتراكمة لتطوير وتأطير العمل المؤسسي في إدارات المشاريع والمؤسسات التي تساهم فيها الشركة. ويشمل ذلك تأسيس الشركات الاستثمارية، والمشاركة في إعداد الأنظمة واللوائح المنظمة لعملها.

2-6 إدارة المخاطر والالتزام:

ترتكز إدارة المخاطر في الشركة على ثلاثة محاور أساسية يشكل كل واحد منها خطأً دفاعياً حياً أي طارئاً وتساهم مجتمعة في إدارة المخاطر في الشركة بدرجات متفاوتة وفي مراحل مختلفة، وتتمثل في اللجان الداخلية، ووحدة التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر والالتزام، وذلك بإشراف مباشر من مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. وتعمل الشركة على مواكبة التطوير في إدارة المخاطر وترسيخ العمل بأفضل الممارسات في هذا المجال.

ولضمان سير العمل بالشكل الأمثل وفق منهجية واضحة ومحددة، تؤمن الشركة بأهمية الالتزام بالقوانين والأنظمة واللوائح كعنصر جوهري لنجاحها، إذ تحرص على الالتزام بحماية سمعتها وحماية المساهمين والعملاء، وتطبيق تدابير وقائية للحماية من تبعات المخاطر، وهو ما يتحقق من خلال الالتزام بنصوص القوانين والأنظمة واللوائح السارية وسلوكيات العمل الأخلاقية. وفي هذا السياق، تقدم الشركة تقارير دورية عن نشاطها في مجال تقديم الخدمات المالية للجهات الرقابية متمثلة في كل من مؤسسة النقد العربي السعودي ومصرف البحرين المركزي، وتلبية لمتطلبات بازل تلتزم الشركة بحساب كفاية رأس المال بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لاتفاقية بازل. وتعمل الشركة على تطبيق متطلبات بازل من خلال تطوير أسلوب موحد لإدارة مخاطر الائتمان، وتطوير أسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية، وكذلك أسلوب موحد لقياس مخاطر السوق، واعتماد خطة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. ويشمل التقييم مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة وسعر الفائدة ومخاطر تركز القروض ومخاطر التمويل.

وتهدف سياسة الشركة إلى المحافظة على أساس قوي ومتين لرأس المال بحيث يمكنها من المحافظة على ثقة المستثمرين، والدائنين، وثقة السوق، وتعزيز مقدرتها على تطوير المشاريع المستقبلية للشركة. وتنتهج الشركة سياسة متحفظة تراعي تحقيق التوازن الأمثل بين العوائد والمخاطر تماشياً مع أهداف الشركة الاستراتيجية، وتقوم الشركة بتطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح في كل حساباتها وتقاريرها، مستعينة في ذلك بحزمة من التدابير والإجراءات الاحترازية، باعتماد الأسلوب المؤسسي لإصدار القرارات الاستثمارية والائتمانية وفقاً لتراتبية هيكل الصلاحيات، في إطار منظومة محكمة من اللوائح وإجراءات العمل التي توفر أساساً متيناً للرقابة الداخلية في الشركة.

وفي الختام، يسر مجلس إدارة الشركة وهو يقدم هذا التقرير للجمعية العامة الموقرة، أن يتقدم بخالص الشكر والتقدير لحكومات الدول العربية المساهمة في الشركة على مساندتها ودعمها المتواصل للشركة، ويخص المجلس بالشكر حكومة المملكة العربية السعودية التي تحتضن المقر الرئيسي للشركة، وحكومة مملكة البحرين التي تستضيف فرعها المصري، على التسهيلات والرعاية المتميزة التي تقدمها الدولتان للشركة عبر مؤسساتهما المختلفة. كما يتقدم المجلس بالشكر لعملاء الشركة في القطاعين العام والخاص، مؤكداً اعتزازه وفخره بثقتهم بها، كما يعرب عن شكره وتقديره لجميع العاملين في الشركة على الجهود الجماعية والفردية التي بذلوها من مختلف مواقعهم، ويقدر مساهمتهم في النتائج التي تحققت في العام 2015.

والله ولي التوفيق،،،



القوائم المالية
31 ديسمبر 2015



هاتف: +٩٦٦ ١١ ٢٧٣ ٤٧٤٠
فاكس: +٩٦٦ ١١ ٢٧٣ ٤٧٣٠

www.ey.com

إرنست و يونغ وشركاهم (محاسبون قانونيون)
برج الفيصلية
صندوق بريد ٢٧٣٢
شارع الملك فهد
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية
رقم التسجيل: ٤٥



تقرير مراجعي الحسابات إلى السادة المساهمين في الشركة العربية للاستثمار ش. م. ع. (شركة مساهمة عربية)

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة للشركة العربية للاستثمار "ش. م. ع." ("الشركة")، والتي تشمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، وقوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً بأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية الإدارة حول القوائم المالية

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من أية أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراجعي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية إستناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها. تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب منا الإلتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

تشتمل أعمال المراجعة على القيام بإجراءات للحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية. تعتمد الإجراءات التي يتم إختيارها على تقدير مراجعي الحسابات وتشتمل على تقويم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. وعند تقويم هذه المخاطر، يقوم مراجع الحسابات بالأخذ بعين الإعتبار نظام الرقابة الداخلي الخاص بإعداد القوائم المالية للمنشأة وعرضها بصورة عادلة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي للمنشأة. كما تشتمل أعمال المراجعة على تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المغدة من قبل الإدارة، وتقويم العرض العام للقوائم المالية.

نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية.

عن إرنست و يونغ
فهد محمد الطعيمي
محاسب قانوني
قيد سجل المحاسبين القانونيين رقم (٣٥٤)



الرياض : ١٠ جمادى الآخرة ١٤٣٧ هـ
(١٩ مارس ٢٠١٦)

2014	2015	إيضاح	
الموجودات			
929,006	769,917	5	نقد وودائع لدى البنوك
استثمارات:			
436,245	534,179	6	أوراق مالية
330,337	284,053	1-7	مساهمات
413,875	160,219	8	قروض وسلف
14,352	14,095	1-10	ممتلكات ومعدات
5,268	6,191	2-10	استثمارات عقارية
14,370	17,154	9	موجودات أخرى
<u>2,143,453</u>	<u>1,785,808</u>		إجمالي الموجودات
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
1,050,180	688,244	11	ودائع
25	110	12	أدوات مالية مشتقة
17,613	16,608	13	مطلوبات أخرى
<u>1,067,818</u>	<u>704,962</u>		إجمالي المطلوبات
حقوق المساهمين			
800,000	800,000	1-14	رأس المال
26,959	51,481	2-14	الاكتتاب في زيادة رأس المال
96,310	98,885	15	احتياطي نظامي
66,654	89,378		أرباح مبقاة
85,712	41,102	16	احتياطي القيمة العادلة
<u>1,075,635</u>	<u>1,080,846</u>		إجمالي حقوق المساهمين
<u>2,143,453</u>	<u>1,785,808</u>		إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

رئيس مجلس الإدارة



المهندس / يوسف بن ابراهيم البسام

الرئيس التنفيذي



ابراهيم بن حمود المزيد

مدير إدارة الشؤون المالية المكلف



مجدي محمد الكفراوي

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

2014	2015	إيضاح	
الدخل			
38,527	37,239		إيراد فوائد
(6,807)	(5,059)		مصاريف فوائد
31,720	32,180		صافي إيراد الفوائد
974	2,260	2-7	ربح بيع مساهمات
(3,583)	-		خسائر شطب مساهمات
13,177	15,130		توزيعات أرباح
201	-		صافي أرباح الأدوات المالية المشتقة
2,497	795	17	صافي الأتعاب والعمولات
8,785	(701)	18	صافي (خسائر) أرباح أوراق مالية
(895)	(1,078)		صافي خسائر تحويل العملات الأجنبية
4,561	4,508		إيراد إيجار
3,697	12,742	19	إيرادات أخرى
<u>61,134</u>	<u>65,836</u>		إجمالي الدخل التشغيلي
المصاريف			
(18,644)	(21,678)	20	عمومية وإدارية
(12,332)	(18,409)	21	مخصصات
<u>(30,976)</u>	<u>(40,087)</u>		إجمالي المصاريف التشغيلية
<u>30,158</u>	<u>25,749</u>		ربح السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

2014	2015	إيضاح	
30,158	25,749		ربح السنة
			إيرادات شاملة أخرى سيعاد تصنيفها إلى قائمة الأرباح أو الخسائر في فترات لاحقة؛
7,445	(44,620)		صافي التغيرات في القيمة العادلة خلال السنة للموجودات المالية المتاحة للبيع
(13,614)	10		إعادة تدوير الأرباح (الخسائر) إلى قائمة الدخل لقاء بيع أو انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع
(6,169)	(44,610)	16	
23,989	(18,861)		إجمالي (الخسارة) الدخل الشامل

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الإجمالي	احتياطي القيمة العادلة	الأرباح المبقاة	الاحتياطي النظامي	الاكتتاب في زيادة رأس المال	رأس المال	إيضاح	
1,025,300	91,881	140,124	93,295	-	700,000		الرصيد في 31 ديسمبر 2013
30,158	-	30,158	-	-	-		ربح السنة
(6,169)	(6,169)	-	-	-	-		الدخل الشامل الآخر
23,989	(6,169)	30,158	-	-	-		إجمالي الدخل الشامل
-	-	(3,015)	3,015	-	-	15	محول إلى الاحتياطي النظامي
(613)	-	(613)	-	-	-		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
-	-	(100,000)	-	-	100,000		زيادة رأس المال (إيضاح رقم 1-14)
26,959	-	-	-	26,959	-		مساهمات في زيادة رأس المال (إيضاح رقم 2-14)
1,075,635	85,712	66,654	96,310	26,959	800,000		الرصيد في 31 ديسمبر 2014
25,749	-	25,749	-	-	-		ربح السنة
(44,610)	(44,610)	-	-	-	-		الخسارة الشاملة الأخرى
(18,861)	(44,610)	25,749	-	-	-		إجمالي الخسارة الشاملة
-	-	(2,575)	2,575	-	-	15	محول إلى الاحتياطي النظامي
(450)	-	(450)	-	-	-		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
24,522	-	-	-	24,522	-		مساهمات في زيادة رأس المال (إيضاح رقم 2-14)
1,080,846	41,102	89,378	98,885	51,481	800,000		الرصيد في 31 ديسمبر 2015

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

2014	2015	إيضاح	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
30,158	25,749		ربح السنة
التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية:			
(974)	(2,260)	2-7	ربح بيع مساهمات
5,000	4,000	21	الانخفاض في المساهمات
7,332	14,409	21	الانخفاض في القروض والسلف
3,583	-		خسائر شطب مساهمات
(1,885)	273		خسائر (أرباح) بيع استثمارات
(481)	(163)		إطفاء الخصم
(756)	-		مكاسب تقييم أراضي
1,183	990	10	استهلاك
43,160	42,998		
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
(169,778)	(200,765)		ودائع لدى البنوك تزيد فترة استحقاقها عن ثلاثة أشهر
16,401	(9,858)		موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل
(35,119)	241,437		قروض وسلف، صافٍ
10,094	(2,786)		موجودات أخرى
(148,426)	(361,935)		ودائع
(301)	85		أدوات مالية مشتقة
(5,628)	(578)		مطلوبات أخرى
(289,597)	(291,402)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
43,869	(98,317)		صافي المتحصلات من بيع وشراء سندات وأسهم استثمارية
(33,907)	-		شراء مساهمات
3,523	7,449		متحصلات من بيع/ استرجاع مساهمات
(1,054)	(1,656)	10	إضافات ممتلكات ومعدات واستثمارات عقارية، صافٍ
12,431	(92,524)		صافي النقد (المستخدم في) من الأنشطة الاستثمارية
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
(613)	(450)		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
26,959	24,522		اكتتاب في زيادة رأس المال
26,346	24,072		صافي النقد من الأنشطة التمويلية
(250,820)	(359,854)		النقص في النقد وما في حكمه
1,010,048	759,228	5	النقد وما في حكمه في بداية السنة
759,228	399,374	5	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
معلومات إضافية غير نقدية:			
(6,169)	(44,610)	16	صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة
46,541	37,546		دخل فوائد مستلم
(9,313)	(7,596)		مصاريف فوائد مدفوعة
17,467	14,944		توزيعات أرباح مستلمة

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

1- عام

الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع. (”الشركة“)، شركة مساهمة عربية تأسست خلال شهر يوليو 1974 ومملوكة لحكومات 17 دولة عربية. إن الغرض الرئيسي للشركة هو تشجيع الاستثمار والتنمية في الوطن العربي من خلال المساهمة في المشاريع الاستثمارية على أسس اقتصادية وتجارية سليمة، وتتمتع الشركة بكافة الضمانات والامتيازات الممنوحة للاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية التي تكفلها القوانين السارية في الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص الحرية الكاملة لحركة الأموال وعدم خضوعها للتأميم والمصادرة وغير ذلك من المخاطر غير التجارية.

إن العنوان الرئيسي للشركة هو كما يلي:

ص.ب: 4009

الرياض 11491

المملكة العربية السعودية

تمتلك الشركة فرعاً في مملكة البحرين يعمل كمصرف قطاع جملة (”الفرع“) بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي. تعمل الشركة في مجال التمويل التجاري، والإقراض التجاري، وخدمات الخزينة، والصيرفة الإسلامية.

تعفي المملكة العربية السعودية (دولة المقر) أرباح الشركة الإجمالية وتوزيعات أرباحها واحتياطياتها من جميع الضرائب والرسوم والإتاوات طوال فترة الشركة. كذلك، فإن فرع البحرين مُعفى أيضاً من جميع الضرائب والرسوم حسب القوانين السارية في مملكة البحرين.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة

1-2 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية المتاحة للبيع والموجودات والمطلوبات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل والأدوات المالية المشتقة حيث يتم قياسها بالقيمة العادلة.

إن إعداد القوائم المالية، وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية، يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من الإدارة ممارسة الأحكام عند تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. تم الإفصاح عن النواحي التي تتضمن درجة عالية من الأحكام أو التعقيد، أو النواحي التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات هامة للقوائم المالية في الإيضاح رقم (4).

2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة المتبعة من قبل الشركة:

تحويل العملات الأجنبية

أ - العملة الوظيفية وعملة عرض القوائم المالية

تقاس البنود الواردة في القوائم المالية للشركة باستخدام العملة في البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل بها الشركة (العملة الوظيفية). ويتم إظهار القوائم المالية بالدولار الأمريكي بصفته العملة التي يتم بها عرض القوائم المالية للشركة. وقد تم إظهار المبالغ المدرجة في القوائم المالية بالآلاف الدولارات الأمريكية، ما لم يرد خلاف ذلك.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تمة**2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تمة****ب- المعاملات والأرصدة**

تحوّل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية للشركة باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ تلك المعاملات. تقيد أرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية الناتجة عن سداد هذه المعاملات وعن تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة في قائمة الدخل.

تقيد الفروقات الناتجة عن تحويلات البنود غير النقدية مثل السندات المقتناة لأغراض المتاجرة كجزء من أرباح أو خسائر القيمة العادلة في قائمة الدخل، بينما تقيد الفروقات الناتجة عن تحويل البنود غير النقدية من الاستثمارات في أسهم الشركات والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع في الدخل الشامل.

ج - اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم الإبقاء على الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء في القوائم المالية، ويدرج إلتزام الطرف الآخر في الودائع البنكية. يتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء كعمولة، وتستحق على مدى فترة الاتفاقية باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الموجودات المالية

تصنف الشركة موجوداتها المالية ضمن الفئات التالية: موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل، وقروض وذمم مدينة، واستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، وموجودات مالية متاحة للبيع. تحدد الإدارة تصنيف استثمارات عند الإثبات الأولي لها.

يتم إثبات كافة عمليات شراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة بشراء أو بيع الموجودات.

أ - الموجودات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل

تنقسم هذه الفئة إلى فئتين فرعيتين هما: الموجودات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة والموجودات المالية المصنفة عند الإثبات الأولي لها كموجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل.

الموجودات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة

تصنّف الموجودات المالية كموجودات مقتناة لأغراض المتاجرة عندما يتم اقتناؤها أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء خلال فترة قصيرة أو عندما تكون جزءاً من مجموعة من الأدوات المالية المدارة كمحفظة واحدة بغرض تحقيق الربح للمنشأة خلال فترة قصيرة. كذلك يتم تصنيف الأدوات المشتقة كأدوات مقتناة لأغراض المتاجرة ما لم يتم تخصيصها كأدوات تغطية مخاطر فعالة.

يتم في الأصل، إثبات الأدوات المالية ضمن هذه الفئة بالقيمة العادلة، وتدرج تكاليف المعاملات المتعلقة بها في قائمة الدخل. تدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل مباشرة. يتم تسجيل إيرادات ومصاريف الفوائد وإيرادات ومصاريف توزيعات الأرباح للموجودات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة في قائمة الدخل.

الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل

تصنف الموجودات المالية ضمن هذه الفئة من قبل الإدارة وذلك عند الإثبات الأولي لها. تقوم الإدارة بتخصيص الأداة المالية بالقيمة العادلة المدرجة في قائمة الدخل عند الإثبات الأولي لها وذلك في حالة الوفاء بالمعايير المذكورة أدناه وبأن التخصيص يتم على أساس كل أداة على حدة:

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

أ - الموجودات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل - تنمة

- يؤدي التخصيص إلى الحذف أو التخفيض، بصورة جوهرية، من المعالجة غير المتسقة التي يمكن أن تنشأ عن قياس الموجودات أو المطلوبات أو إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عنها وفق أسس مختلفة.
 - تعتبر الموجودات والمطلوبات جزءاً من مجموعة من الموجودات والمطلوبات المالية والتي تتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة طبقاً لإدارة المخاطر أو إستراتيجية الاستثمار الموثقة لدى الشركة.
 - تشمل الأدوات المالية على مجموعة واحدة أو أكثر من المشتقات المدرجة ضمن أدوات مالية والتي يمكن أن تعدل بصورة جوهرية التدفقات النقدية المطلوبة بموجب العقد.
- تقيد الموجودات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة. تقيد التغييرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل.

ب - القروض والذمم المدينة

القروض والذمم المدينة عبارة عن موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو ممكن تحديدها ولا يتم تداولها في سوق نشط، باستثناء (أ) تلك المصنفة كـ «موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل» و (ب) تلك المصنفة كموجودات متاحة للبيع، أو (ج) تلك التي لا يمكن بموجبها للمالك استرداد كامل استثماره الأولي لأسباب عدا تدهور المستوى الائتماني.

يتم في الأصل، إثبات القروض والذمم المدينة بالقيمة العادلة والتي تمثل المبلغ النقدي لإنشاء أو شراء أصل مالي بما في ذلك تكاليف المعاملات، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

ج - الموجودات المالية المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو ممكن تحديدها وذات تواريخ استحقاق محددة، ولدى إدارة الشركة النية الإيجابية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. وإذا ما قرّرت الشركة بيع جزء غير جوهري من هذه الموجودات، فإنه سيتم إعادة تصنيف كافة الموجودات ضمن هذا البند كموجودات مالية متاحة للبيع.

يتم، في الأصل، إثبات هذه الموجودات المالية بالقيمة العادلة بما في ذلك تكاليف المعاملات المباشرة والعرضية، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

د - الموجودات المالية المتاحة للبيع

تمثل الموجودات المالية المتاحة للبيع تلك التي تنوي الشركة الاحتفاظ بها لفترات غير محددة، والتي يمكن بيعها حسب الحاجة للوفاء بمتطلبات السيولة أو لمواجهة التغييرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم أو تلك الموجودات غير المصنفة كقرض ذمم مدينة أو استثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق أو موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل.

يتم في الأصل، إثبات الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة والتي تمثل المبلغ النقدي زائداً تكاليف المعاملات، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة حيث يتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة ضمن قائمة الدخل الشامل، ما عدا أي خسارة ناتجة عن انخفاض في قيمة الأصل لحين التوقف عن إثبات هذا الأصل المالي. بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع، التي تم تحديدها بأنها منخفضة القيمة، يتم إثبات الربح أو الخسارة المتراكمة - المثبتة سابقاً في قائمة الدخل الشامل - في قائمة الدخل. إلا أن أي فوائد محسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأي أرباح أو خسائر ناتجة عن فروقات العملات الأجنبية والمتعلقة بالموجودات النقدية المتاحة للبيع يتم قيدها مباشرة في قائمة الدخل.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة**2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة****د - الموجودات المالية المتاحة للبيع - تنمة**

بالنسبة للموجودات المالية غير المتداولة في سوق نشط، بما في ذلك الاستثمارات في مساهمات تزيد حصة الشركة فيها عن 20% من حقوق الملكية في الشركة المستثمر فيها ولا تمارس الشركة تأثيراً هاماً على عملياتها أو قراراتها المالية، فإنه يتم تقدير القيمة العادلة لها من خلال مقارنتها مع القيمة السوقية لاستثمارات مشابهة أو عن طريق التدفقات النقدية المتوقعة أو من خلال تحديد قيمة صافي الموجودات المالية.

هـ - تحديد القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بأنها السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل ما أو السعر المدفوع لتحويل التزام ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يتم قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع أصل أو تحويل التزام تتم إما في السوق الأساسي للموجودات أو المطلوبات، أو في أكثر الأسواق فائدة للموجودات أو المطلوبات في حالة عدم وجود السوق الأساسي.

تُقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات أو المطلوبات وأن المتعاملين في السوق يسعون لتحقيق أفضل منفعة اقتصادية. تحدد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في أسواق نشطة على أساس الأسعار المتداولة في السوق أو عروض الأسعار من التجار. بالنسبة للأدوات المالية الأخرى غير المتداولة في الأسواق النشطة، تحدد القيمة العادلة باستخدام طرق التقييم الملائمة وفقاً للظروف. تشمل طرق التقييم على طريقة السوق (أي باستخدام آخر معاملات تمت وفقاً لشروط التعامل مع الأطراف الأخرى بعد تعديلها عند الضرورة، وعلى أساس القيمة السوقية الحالية لأدوات مماثلة لها تماماً)، وطريقة الدخل (أي تحليل التدفقات النقدية المخصومة وطرق تسعير الخيارات باستخدام بيانات السوق المتوفرة والمؤيدة بطريقة ممكنة معقولة). يأخذ قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية بعين الاعتبار مقدرة المتعاملين في السوق على تحقيق منافع اقتصادية عن طريق الاستخدام الأفضل والأقصى للأصل أو يبيعه لمتعاملين آخرين في السوق والذين سيستفيدون من الأصل عن طريق الاستخدام الأفضل والأقصى له.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية بشكل متكرر، تقرر الشركة فيما إذا تم أي تحويل بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقدير التصنيف (بناءً على مدخلات المستوى الأدنى التي تعتبر هامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية تاريخ كل فترة مالية (انظر الإيضاح 3-4-ب).

ولأغراض الإفصاح عن القيمة العادلة، تقوم الشركة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات بحسب طبيعتها، وخصائصها والمخاطر المتعلقة بها وكذلك التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (انظر الإيضاح 3-4-ب).

المطلوبات المالية

تقيد المطلوبات المالية الخاصة بالشركة بالتكلفة المطفأة. ويتم التوقف عن إثبات المطلوبات المالية عند استفادها.

أ - المطلوبات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل

تنقسم هذه الفئة إلى فئتين فرعيتين هما: المطلوبات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة والمطلوبات المالية المصنفة عند الإثبات الأولى كمطلوبات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل.

- تصنف المطلوبات المالية كمطلوبات مقتناة لأغراض المتاجرة عندما يتم اقتناؤها أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء خلال مدة قصيرة الأجل أو عندما تكون جزءاً من مجموعة من الأدوات المالية كمحفظة واحدة بغرض تحقيق الربح للشركة خلال فترة قصيرة الأجل.
- كذلك تصنف الأدوات المشتقة كأدوات مقتناة لأغراض المتاجرة ما لم يتم تصنيفها كأدوات تغطية فعالة. تقيّد الأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة في قائمة الدخل.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

ب- المطلوبات الأخرى التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة

تصنّف ضمن هذا البند المطلوبات المالية غير المصنّفة كمطلوبات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل، وتقاس بالتكلفة المطفأة. تشتمل المطلوبات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة على ودائع من البنوك أو العملاء.

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي عند وجود حق نظامي ملزم لتسوية المبالغ المثبتة وعندما يكون لدى الشركة نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

التوقف عن إثبات الموجودات والمطلوبات المالية

أ - الموجودات المالية

يتم التوقف عن إثبات الموجودات المالية (أو أي جزء منها أو مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة) عند:

- انتهاء الحقوق لاستلام التدفقات النقدية.
- تنازل الشركة عن حصتها باستلام التدفقات النقدية من الأصل أو التعهد بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل وبدون أي تأخير إلى طرف آخر بموجب اتفاقية "نقل الحقوق" وإما
- قيام الشركة بنقل كافة المنافع والمخاطر المصاحبة للملكية الأصل، أو
- عدم قيام الشركة بنقل أو الإبقاء على كافة المنافع والمخاطر المصاحبة للملكية الأصل ولكنها قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

وفي الحالات التي تقوم فيها الشركة بالتنازل عن حقوقها لاستلام التدفقات النقدية من الأصل أو إبرام اتفاقية نقل الحقوق. ولم تقم بالنقل أو الإبقاء على كافة المخاطر والمنافع المصاحبة للملكية الأصل، أو تحويل السيطرة على الأصل، يتم إثبات الأصل بقدر ارتباط الشركة المستمر بذلك الأصل. وفي مثل هذه الحالة، تقوم الشركة بإثبات المطلوبات المصاحبة للأصل. ويتم قياس الأصل المحول والمطلوبات المصاحبة له بالشكل الذي يعكس الحقوق والالتزامات التي أقيمت عليها الشركة.

يتم قياس الارتباط المستمر الذي يكون على شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية والحد الأقصى للمبلغ المطلوب من الشركة دفعه، أيهما أقل.

ب- المطلوبات المالية

يتم التوقف عن إثبات المطلوبات المالية عند تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو الغائه أو انتهاء مدته. وفي حالة استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس الجهة المقرضة وبشروط مختلفة تماماً، أو بتعديل شروط المطلوبات الحالية، فإنه يتم اعتبار هذا التبديل أو التعديل كتوقف عن إثبات المطلوبات الأصلية وإثبات المطلوبات الجديدة. يدرج الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية الأصلية والمبلغ المدفوع في الأرباح أو الخسائر.

الأدوات المالية المشتقة

يتم في الأصل، إثبات الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة لها بتاريخ إبرام عقد المشتقات، ويتم لاحقاً إعادة قياسها بقيمتها العادلة. إن جميع الأدوات المالية المشتقة المقناة من قبل الشركة هي عبارة عن عقود يتم التفاوض بشأنها بشكل خاص وتدرج ضمن الموجودات عندما تكون القيمة العادلة لها إيجابية وضمن المطلوبات عندما تكون القيمة العادلة لها سلبية. يتم الحصول على القيمة العادلة من الأطراف الأخرى أو من خلال استخدام خدمات التسعير مثل بلومبيرغ.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تمة**2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تمة**

تعتبر المشتقات المدرجة ضمن الأدوات المالية الأخرى مشتقات منفصلة، وتسجل بالقيمة العادلة إذا كانت خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لا تتعلق بصورة وثيقة بتلك المذكورة في العقد الرئيسي، وأن العقد الرئيسي لا يسجل بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، وتدرج التغيرات في القيمة العادلة لهذه المشتقات في قائمة الدخل.

دخل ومصاريف الفوائد

يتم إثبات دخل ومصاريف الفوائد المتعلقة بكافة الأدوات المالية المرتبطة بفوائد، (عدا تلك المصنفة كـ «استثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة» أو «استثمارات مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل») ضمن «دخل الفوائد» و «مصاريف الفوائد» في قائمة الدخل باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

بموجب طريقة الفائدة الفعلية، يتم احتساب التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية وتوزيع إيرادات الفوائد أو مصروف الفوائد على مدى المدة الزمنية الخاصة بها. إذا كان سعر الفائدة الفعلي هو المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية المدفوعة أو المستلمة على مدى الفترة الزمنية للأداة المالية (أو فترة أقصر، حسبما هو ملائم) لصافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. وعند احتساب سعر الفائدة الفعلي، تقوم الشركة بتقدير التدفقات النقدية بعد الأخذ بعين الاعتبار الشروط الواردة في العقد الخاص بالأداة المالية (على سبيل المثال خيارات السداد)، إلا أنها لا تأخذ بعين الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. يشتمل الاحتساب على كافة الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة من أطراف العقد والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي ومن تكاليف المعاملات والعلاوات والخصومات الأخرى.

عند تخفيض قيمة أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية المماثلة بسبب خسارة الانخفاض في القيمة، فإن دخل الفوائد يتم قيده باستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لأغراض قياس خسائر الانخفاض في القيمة.

دخل العمولات والأتعاب

يتم إثبات العمولات والأتعاب على أساس مبدأ الاستحقاق عند تقديم الخدمة. أما أتعاب الارتباطات لمنح القروض التي سيتم سحبها لاحقاً فيتم تأجيلها (مع التكلفة المباشرة المتعلقة بها)، ويتم إثباتها كتعديل لسعر الفائدة الفعلي على تلك القروض. يتم إثبات أتعاب القروض المشتركة كإيرادات عند استكمال القرض ولا تحتفظ الشركة بأي جزء من القرض لها أو أنها تحتفظ بجزء من القرض بنفس سعر الفائدة الفعلي مثل المشاركين الآخرين.

دخل توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند الإقرار بأحقية الشركة في استلامها، وعادةً عند الإعلان عنها من قبل الشركة المستثمر فيها.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية**أ - الموجودات المقيدة بالتكلفة المطفأة**

تقوم الشركة بتاريخ إعداد القوائم المالية بالتأكد من وجود دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. يكون هناك انخفاض في قيمة الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية وتتحقق خسائر الانخفاض فقط في حالة وجود أدلة موضوعية للانخفاض كنتيجة لوقوع حدث واحد أو أكثر بعد الإثبات الأولي للأصل («حدث خسارة»)، وإن كان لهذا الحدث (أو الأحداث) أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية التي يمكن تقديرها بشكل موثوق به.

يتم تحديد الفترة المقدرة بين الخسارة الفعلية وما يماثلها من قبل إدارة كل محفظة محددة. وبشكل عام، إن الفترات المستخدمة تتراوح بين ثلاثة أشهر واثني عشر شهراً، وفي حالات استثنائية يسمح لفترة أطول من ذلك.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

تقوم الشركة في البداية بالتأكد من وجود أدلة موضوعية للانخفاض في القيمة بشكل فردي للموجودات المالية والتي تعتبر هامة بمفردها، وبشكل فردي أو جماعي للموجودات المالية التي تعتبر غير هامة بمفردها. وفي حالة عدم وجود دليل موضوعي على وقوع انخفاض في قيمة الموجودات المالية المقيمة بشكل فردي، سواءً كانت هامة أو غير هامة، تقوم الشركة بإدراج الأصل في مجموعة موجودات مالية ذات خصائص مخاطر ائتمان مماثلة له، ثم تقوم بتقدير قيمة الانخفاض بشكل جماعي لهذه المجموعة.

لا يتم إدراج الموجودات التي يتم تقييم انخفاضها بشكل فردي والتي يقيد خسائر انخفاضها أو يتم الاستمرار فيه بشكل فردي ضمن التقييم الجماعي للموجودات المالية.

يتم قياس مبلغ الخسارة بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها بعد) مخصومة على أساس سعر الفائدة الفعلي الأصلي للموجودات المالية. يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات من خلال استخدام حساب مخصص، ويتم قيد مبلغ الخسارة في قائمة الدخل.

إذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل سعر فائدة متغيراً، فإن معدل الخصم المستخدم في قياس خسارة الانخفاض في القيمة سيكون سعر الفائدة الفعلي الحالي المحدد بالعقد. وكإجراء عملي مناسب، يمكن للشركة قياس الانخفاض في القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة حسب الأسعار القابلة للملاحظة في السوق.

يعكس احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لموجودات مالية مضمونة التدفقات النقدية التي قد تنتج عن مصادرة الضمان، ناقصاً تكلفة الحصول على الضمان وبيع الضمان سواءً كانت مصادرة الضمان محتملة أم لا. لأغراض تقييم الانخفاض في قيمة الموجودات بشكل جماعي، يتم تجميع الموجودات المالية على أساس مخاطر الائتمان ذات الخصائص المماثلة (مثل نوعية الموجودات والصناعة).

يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة موجودات مالية تم تقييم انخفاضها بشكل جماعي على أساس التدفقات النقدية التعاقدية لموجودات الشركة، وخبرة الشركة حول الخسارة التاريخية للموجودات المرتبطة بمخاطر ائتمان ذات خصائص مشابهة في الشركة. تعدل خبرة الخسارة التاريخية على أساس المعلومات التي يمكن ملاحظتها لتعكس آثار الظروف الحالية التي لم تؤثر على الفترة التي حدثت بها خبرة الخسارة التاريخية، ولإزالة آثار الظروف في الفترة التاريخية التي لا توجد حالياً.

يتم شطب القرض عند عدم إمكانية تحصيله مقابل مخصص انخفاض القرض المتعلق به، ويتم شطب هذه القروض بعد نفاذ جميع الوسائل الممكنة لتحصيلها مع إمكانية تحديد مقدار الخسارة.

ب- الموجودات المصنفة كمتاحة للبيع

تقوم الشركة بتاريخ إعداد القوائم المالية بإجراء تقييم للتأكد من وجود دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية. وفي حالة أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع، فإن الانخفاض الجوهرى أو المستمر في القيمة العادلة للأصل الأقل من تكلفته يتم أخذه بعين الاعتبار في تحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الأصل. وفي هذه الحالة، فإن الخسائر التراكمية - التي تم قياسها بالفرق بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أي خسارة انخفاض في قيمة الموجودات المالية المثبتة سابقاً في قائمة الدخل - يتم إثباتها في قائمة الدخل. وإن خسارة الانخفاض في قيم أدوات حقوق الملكية التي تم إدراجها في قائمة الدخل يتم عكسها من خلال قائمة الدخل. وإذا ما زادت القيمة العادلة لسندات الدين المصنفة كموجودات متاحة للبيع في الفترات اللاحقة، وأن الزيادة تتعلق بشكل موضوعي بحدث بعد قيد خسارة الانخفاض في قائمة الدخل، فإن خسارة الانخفاض يمكن عكسها من خلال قائمة الدخل.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة**2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة****ج - القروض التي يتم إعادة التفاوض عليها**

إن القروض التي تخضع لتقييم الانخفاض بشكل جماعي أو اعتبرت هامة بمفردها والتي يتم إعادة التفاوض بشروطها لا تعتبر متأخرة وتعامل كقروض جديدة.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات، باستثناء الأراضي، بالتكلفة التاريخية ناقصاً منها الاستهلاك المتراكم. تتضمن التكلفة التاريخية المصاريف التي ترتبط بشكل مباشر بشراء تلك البنود.

يتم إدراج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل أو يتم قيدها كأصل مستقل، حسبما هو ملائم، وذلك فقط عند وجود احتمال بأن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بهذا البند سوف تتدفق للشركة، وأن تكلفة هذا الأصل يمكن قياسها بشكل موثوق به. ويتم تحميل جميع مصاريف الإصلاحات والصيانة الأخرى إلى مصاريف تشغيلية خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

لا يتم احتساب استهلاك على الأراضي، ويجري احتساب الاستهلاك على الموجودات الأخرى بموجب طريقة القسط الثابت بتوزيع القيم المتبقية على العمر الإنتاجي المقدر لها وكما يلي:

- المباني وتحسيناتها من 5 سنوات إلى 50 سنة
- الأثاث والمعدات من 3 سنوات إلى 5 سنوات

يتم بتاريخ إعداد القوائم المالية، مراجعة القيم المتبقية للموجودات وأعمارها الإنتاجية وتعديلها، حسب ما هو ملائم. ويتم مراجعة الموجودات للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف بأن القيمة الدفترية لا يمكن استردادها. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة إلى المبلغ الممكن استرداده إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكثر من المبلغ المتوقع استرداده. يمثل المبلغ الممكن استرداده القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع والقيمة الحالية، أيهما أعلى.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعادات بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية، وتقيد في قائمة الدخل.

الاستثمارات العقارية

يتم تصنيف الممتلكات المقتناة بغرض تحقيق عائد إيجاري لفترة طويلة الأجل أو بغرض إنماء رأس المال أو كلاهما، وغير المستخدمة من قبل الشركة، كاستثمارات عقارية. إن الاستثمارات العقارية تتكون بشكل رئيسي من أراضٍ ومبانٍ (ومعدات وتركيبات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المباني). يتم تسجيل الاستثمارات العقارية بالتكلفة التاريخية، مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم. تتضمن التكلفة التاريخية أي مصاريف متعلقة بشراء الموجودات. إن أي تكاليف لاحقة تقيد كجزء من القيمة الدفترية للأصل أو كأصل منفصل، حسب ما هو ملائم، فقط عندما يكون هناك احتمال وجود منافع اقتصادية مستقبلية للشركة تتعلق بالأصل وإمكانية قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق به. يتم التوقف عن إثبات القيمة الدفترية للجزء المستبدل. تقيد جميع المصروفات الخاصة بالصيانة والإصلاح ضمن قائمة الدخل خلال الفترة المالية التي تكبد فيها.

لا يتم استهلاك الأراضي. يتم احتساب الاستهلاك على الموجودات الأخرى بموجب طريقة القسط الثابت بتوزيع القيم المتبقية على العمر الإنتاجي المقدر له كما هو مشار إليه ضمن الممتلكات والمعدات.

يتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات بمقارنة المتحصلات مع القيم الدفترية، وإدراجها في قائمة الدخل.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

النقد وما في حكمه

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك وودائع لأجل تستحق خلال فترة تقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

المخصصات

يتم قيد مخصصات تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون لدى الشركة التزام قانوني أو متوقع نتيجة أحداث سابقة، ومن المحتمل بشكل كبير أن يتطلب استخدام الموارد المالية للشركة لسداد هذا الالتزام ويمكن تقدير المبلغ بشكل موثوق به.

مزايا الموظفين

أ - تكاليف التعويضات

يتم إثبات مزايا ومستحقات الموظفين والتي تشمل على الإجازات السنوية والعطل وتذاكر السفر والمزايا الأخرى قصيرة الأجل عند استحقاقها.

ب - صندوق الادخار

تحمل مساهمات الشركة في صندوق الادخار ذات الاشتراكات المحددة على قائمة الدخل للسنة التي تتعلق بها. وفيما يتعلق بهذه البرامج، يوجد على الشركة التزامات قانونية ومنتوقعة لسداد هذه الاشتراكات عند استحقاقها ولا يوجد التزامات لدفع أي مزايا مستقبلية.

ج - مكافأة نهاية الخدمة

يجنب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة على أساس تقويم ائتماري لالتزامات الشركة طبقاً لنظام الموظفين في الشركة والمتطلبات النظامية المحلية لفروع ومكاتب الشركة في الخارج.

محاسبة عقود الإيجارات

أ - الشركة كمستأجر

تعتبر جميع العقود التي تبرمها الشركة عقود إيجارات تشغيلية. تحمل المبالغ المدفوعة بموجب عقود الإيجارات التشغيلية على قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

عند إنهاء أي عقد تشغيلي قبل انتهاء مدة العقد، فإن المبالغ المطلوب دفعها كغرامة إلى المؤجر تقيد كمصروف في الفترة التي يتم فيها إنهاء العقد.

ب - الشركة كمؤجر

عندما يتم بيع موجودات بموجب عقود إيجار تمويلي، يتم قيد القيمة الحالية مدفوعات الإيجارات كذمم مدينة ويتم تصنيفها تحت بند «قروض وسلف». كما يتم قيد الفرق بين القيمة الإجمالية والقيمة الحالية للذمم المدينة ك «دخل تمويل غير مكتسب»، ويتم قيد دخل الإيجار على مدى فترة الإيجار باستخدام طريقة صافي قيمة الاستثمارات والتي تعكس معدل عائد دوري ثابت.

إن الموجودات الخاضعة لعقود الإيجار التشغيلية، يتم إدراجها في القوائم المالية كاستثمارات عقارية. يتم قيد دخل الإيجار بموجب عقود الإيجارات التشغيلية بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تمة**2-3 المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة**

تتمشى السياسات المحاسبية المتبعة مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية السنوية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 باستثناء المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التي يسري مفعولها على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2015. لقد ارتأت الشركة عدم الاتباع المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل آخر صدر ولم يسر مفعوله بعد:

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (19) - البرامج المحددة المزايا: اشتراكات الموظفين

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (19) من المنشأة النظر في اشتراكات الموظفين أو الأطراف الأخرى عند المحاسبة عن البرامج المحددة المزايا. وإذا كانت المزايا مرتبطة بخدمة ما، فإنها يجب أن تنسب لفترات الخدمة كمزايا سلبية. توضح التعديلات بأنه إذا كان مبلغ الاشتراكات مستقلاً عن عدد سنوات الخدمة، فإنه يسمح للمنشأة إثبات هذه الاشتراكات كتخفيض من تكلفة الخدمة خلال الفترة التي تقدم فيها بدلاً من توزيع الاشتراكات على فترات الخدمة. يسري هذا التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014. وليس لهذا التعديل أي أثر على الشركة.

دورة التحسينات السنوية للأعوام من 2010 - 2012

يسري مفعول كافة التحسينات الأخرى في أو بعد 1 يوليو 2014، وقد قامت الشركة بتطبيق هذه التحسينات لأول مرة في هذه القوائم المالية، وتشمل:

معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - الممتلكات والألات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) - الموجودات غير الملموسة

يتم تطبيق التعديل بأثر رجعي، ويوضح بأنه يجوز في معيار المحاسبة الدولي رقم (16)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) إعادة تقويم الأصل بالرجوع إلى البيانات القابلة للملاحظة وذلك بتعديل إجمالي القيمة الدفترية للأصل إلى القيمة السوقية أو بتحديد القيمة السوقية للقيمة الدفترية وتعديل القيمة الدفترية بشكل نسبي بحيث تعادل القيمة الدفترية الناتجة عن ذلك القيمة السوقية. إضافة إلى ذلك، يمثل الاستهلاك أو الإطفاء المتراكم الفرق بين القيمة الإجمالية والقيمة الدفترية للأصل. ليس لهذا التعديل أي أثر على تعديلات إعادة التقويم المسجلة من قبل الشركة خلال الفترة الحالية.

معيار المحاسبة الدولي رقم (24) - الإفصاحات المتعلقة بالجهات ذات العلاقة

يتم تطبيق التعديل بأثر رجعي ويوضح بأن شركة الإدارة (المنشأة التي تقدم خدمات كبار موظفي الإدارة) هي عبارة جهة ذات علاقة تخضع للإفصاحات المتعلقة بالجهات ذات العلاقة. إضافة إلى ذلك، يتعين على المنشأة التي تستخدم شركة الإدارة الإفصاح عن المصاريف المتكبدة بشأن خدمات الإدارة. إن هذا التعديل لا يتعلق بالشركة لأنها لم تتلق أي خدمات إدارية من منشآت أخرى.

دورة التحسينات السنوية للأعوام من 2011 حتى 2013

تسري هذه التحسينات اعتباراً من 1 يوليو 2014. وقد قامت الشركة بتطبيق هذه التحسينات لأول مرة في هذه القوائم المالية. تشمل هذه التحسينات على:

المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (13) - قياس القيمة العادلة

يتم تطبيق التعديل مستقبلاً، ويوضح بأن الاستثناء المتعلق بالمحفظة المنصوص عليه في المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (13) لا يطبق على الموجودات والمطلوبات المالية فحسب بل على العقود الأخرى التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (39). لا تطبق الشركة استثناء المحفظة المنصوص عليه في المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (13).

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2-3 المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة - تنمة

معيار المحاسبة الدولي رقم (40) - الممتلكات الاستثمارية

يتميز وصف الخدمات الثانوية المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم (40) بين الممتلكات الاستثمارية والممتلكات المشغولة من قبل المالك (أي الممتلكات والآلات والمعدات). يطبق المعيار مستقبلاً ويوضح بأنه يجب استخدام المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (3) وليس وصف الخدمات الثانوية المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم (40)، في التأكيد فيما إذا كانت المعاملة تعتبر شراء أصل أو عملية تجميع أعمال. في الفترات السابقة، اعتمدت الشركة على المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (3)، وليس معيار المحاسبة الدولي رقم (40)، في تحديد ما إذا كان الاستحواذ هو استحواذ على أصل أو استحواذ على أعمال. ومن ثم، لم يؤثر هذا التعديل على السياسة المحاسبية للشركة.

2-4 المعايير والتفسيرات الصادرة وغير سارية المفعول بعد

نقدم أدناه المعايير والتفسيرات الصادرة وغير سارية المفعول بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للشركة. تعتمزم الشركة اتباع هذه المعايير، إذ تنطبق عليها، عند سريانها.

المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية

خلال شهر يوليو 2014، صدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الإصدار النهائي للمعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (9): الأدوات المالية والذي يعكس كافة مراحل مشروع الأدوات المالية، وحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) - الأدوات المالية. الإثبات والقياس وكافة الإصدارات السابقة للمعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (9). لقد استحدثت المعيار متطلبات جديدة بشأن التصنيف والقياس، والانخفاض في القيمة ومحاسبة تغطية المخاطر. يسري المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (9) على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، ويسمح بالاتباع المبكر له. يجب تطبيقه بأثر رجعي ولكن معلومات المقارنة غير إلزامية. ويسمح بالاتباع المبكر للإصدارات السابقة للمعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (9) (للسنوات 2009 و 2010 و 2013) إذا كان تاريخ الاتباع الأولي له قبل 1 فبراير 2015. سيكون لاتباع المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (9) أثر على تصنيف وقياس الموجودات المالية الخاصة بالشركة، ولن يكون له أثر على تصنيف وقياس المطلوبات المالية للشركة.

المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (15) - الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء

لقد صدر هذا المعيار في شهر مايو 2014، وحدد طريقة مؤلفة من خمس خطوات تنطبق على الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع العملاء. وبموجب هذا المعيار، يتم إثبات الإيرادات بالمبلغ الذي يعكس القيمة التي يتوقع أن تستحقها المنشأة مقابل تحويل البضاعة أو الخدمات للعملاء.

سيحل معيار الإيرادات الجديد محل كافة متطلبات إثبات الإيرادات الحالية المنصوص عليها في المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية. يتم تطبيق إما المعيار بالكامل أو بأثر رجعي على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، عندما ينتهي مجلس معايير المحاسبة الدولية من تعديلاته لتأجيل تاريخ سريان مفعول هذا المعيار لسنة واحدة، ويسمح بالاتباع المبكر له. تعتمزم الشركة اتباع المعيار الجديد في تاريخ السريان المطلوب بأثر رجعي كامل. علاوة على ذلك، تضع الشركة في الاعتبار التوضيحات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في مسودة عرض في يوليو 2015 وسوف يتم متابعة أي تطورات أخرى.

3- إدارة المخاطر المالية

تتعرض أنشطة الشركة للعديد من المخاطر المالية التي تستلزم التحليل والتقييم والقبول وإدارة بعض درجات المخاطر أو مجموعة من المخاطر. إن التعرض للمخاطر المالية يعتبر من أساسيات العمل في القطاع المالي ومن ثم فإن المخاطر التشغيلية هي أحد النتائج الحتمية لهذه الصناعة. إن سياسات إدارة المخاطر العامة في الشركة تهدف إلى تحقيق التوازن المناسب بين المخاطر والعوائد، وبالتالي تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للشركة.

إن السياسات المتبعة من قبل إدارة المخاطر بالشركة مصممة لتحديد وتحليل هذه المخاطر، ووضع حدود ملائمة وأنظمة لضبط ومراقبة هذه المخاطر والالتزام بحدود استخدام أنظمة معلومات يمكن الاعتماد عليها ويتم تحديثها بانتظام. تقوم الشركة بمراجعة أنظمة وسياسات إدارة المخاطر بصورة منتظمة حتى تعكس التغيرات التي تحدث في الأسواق والمنتجات وللتأكد من اتباع أفضل الأساليب المستخدمة.

يقوم قسم إدارة المخاطر بإدارة المخاطر وفقاً للسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة حيث يقوم بتحديد وتقييم وإدارة المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الإدارات المختلفة في الشركة. يقوم مجلس الإدارة باعتماد مبادئ مكتوبة حول إدارة المخاطر العامة وكذلك سياسات مكتوبة تغطي جوانب محددة، مثل مخاطر العملات الأجنبية، مخاطر أسعار الفوائد، مخاطر الائتمان، واستخدام الأدوات المالية المشتقة وغير المشتقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن وحدة التدقيق الداخلي تعتبر مسؤولة عن المراجعة المستقلة لإدارة المخاطر والبيئة الرقابية بالشركة.

إن أهم أنواع المخاطر هي مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية الأخرى. إن مخاطر السوق تشمل مخاطر العملات الأجنبية، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الأسهم.

1-3 مخاطر الائتمان

تتعرض الشركة لمخاطر الائتمان، والتي تتمثل في عدم مقدرة الطرف الآخر على الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى تكبد الشركة لخسارة مالية. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل أساسي من أعمال الإقراض المرتبطة بنشاط القروض والسلف ومن الأنشطة الاستثمارية التي يترتب عليها إضافة سندات دين وسندات أخرى إلى محفظة موجودات الشركة. كما أن هناك مخاطر ائتمانية تنتج عن الأدوات المالية غير الممولة مثل التزامات القروض، والاعتمادات المستندية، وخطابات الضمان، وغيرها.

لإدارة هذا النوع من المخاطر، تقوم الشركة باتباع العديد من الإجراءات والتي تشمل الآتي:

- يقوم فريق الائتمان والتسويق بصفة مستمرة بفرز ومراجعة، ومراقبة كافة البنود المرتبطة بالائتمان على أساس شامل.
- تتم الموافقة على منح الائتمان بناءً على توصيات مقدمة من مسؤولي ائتمان محددين تتم مراجعتها من قبل إدارة الشركة.
- لدى الشركة نظام يتم بمقتضاه التأكد من وجود الضمانات الكافية لمنح الائتمان سواءً للمخاطر المتعلقة بالأدوات المالية الممولة وغير الممولة.

ينتج التركيز في مخاطر الائتمان عند مزاوله عدد من الأطراف الأخرى لأنشطة مماثلة أو ممارسة أنشطتهم في نفس المنطقة الجغرافية. إن المخاطر المرتبطة بهذه التركيزات قد تكون مخاطر جوهرية في حالة وجود تأثير مشترك على الصناعة أو منطقة جغرافية معينة. تم بيان مخاطر التركيزات الجغرافية المتعلقة بالقروض والسلف في الإيضاح رقم (3-1-7).

تقوم الشركة بالحد من مخاطر الائتمان من خلال توزيع مخاطرها، إلى الحد الممكن، على عدة أنواع من الأطراف الأخرى. وفي حال وجود تركيز لا يمكن تفاديه، تقوم الشركة بإجراءات احتياطية كافية لتخفيف هذه المخاطر الإضافية إلى الحد الأدنى المقبول.

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

1-3 مخاطر الائتمان - تنمة

1-1-3 قياس مخاطر الائتمان

أ - القروض والسلف

تقوم الشركة بمراجعة الملاءة الائتمانية للأطراف الأخرى التي تمنحها القروض والسلف على مستوى فردي. كما تقوم الشركة بإجراء تقييم جماعي لمحفظة القروض بشكل سنوي.

تقوم الشركة بإعادة تصنيف الموجودات من درجة «عادي» إلى أقل من ذلك حسب نظام التصنيف الداخلي بالشركة المبين أدناه في حال تعرض الموقف المالي للمقترضين لأي مشاكل مالية متوقعة. وعند انتظام المقترض في السداد بالمواعيد المحددة، فإن الموجودات لا تخضع لهذا التصنيف:

التقييم الداخلي	وصف درجة التصنيف	درجة التصنيف
يسري هذا التصنيف على الموجودات التي تسدد في التواريخ المتفق عليها ولكن مع وجود تحليل معد بعناية للوضع المالي للمقترض يشير إلى وجود مشاكل محتملة أو ضعف في وضعه المالي والذي قد يؤثر على مقدرته المستقبلية في الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة.	تحت المراقبة	أ
يسري هذا التصنيف على الموجودات التي يتأخر سداد أقساطها و/أو الفوائد المستحقة عليها لمدة 90 يوماً أو أقل، وأن سدادها بالكامل مشكوك فيه وأنه يوجد انخفاض ملحوظ في قيمة الضمان.	دون المستوى	ب
يسري هذا التصنيف على الموجودات التي يتأخر فيها سداد الأقساط و/أو الفوائد المستحقة لمدة 180 يوماً. تشمل هذه الموجودات على كافة مؤشرات الانخفاض في القيمة المشمولة ضمن هذه الدرجة ب- (دون المستوى)، مع خصائص إضافية تشير إلى أن الضعف المالي للمقترض يجعل التحصيل أو التصفية بالكامل في ظل الحقائق والظروف الحالية محل تساؤل وغير محتمل.	مشكوك في تحصيلها	ج
يسري هذا التصنيف على الموجودات التي يتأخر فيها سداد الفائدة أو أصل المبلغ أو الأقساط المستحقة عن 270 يوماً. تعتبر هذه الموجودات غير قابلة للتحصيل وأن تبقى كموجودات ذات قيمة تعتبر مسألة غير مضمونة. إن هذا التصنيف لا يعني بأن الموجودات غير قابلة للتحصيل على الإطلاق أو تخريدها، وأنه من غير المفضل أو العملي أن يسمح بتأجيل تصنيف الموجودات ضمن هذه الفئة حتى لو تم تحصيلها بشكل جزئي في المستقبل.	خسارة	د

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة**1-3 مخاطر الائتمان - تنمة****1-1-3 قياس مخاطر الائتمان - تنمة****أ - القروض والسلف - تنمة**

تقوم الشركة باتباع التصنيفات أعلاه في التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان. إن عدم المقدرة على السداد الموضحة تحت كل تصنيف تختلف من عام لآخر، وخصوصاً خلال كل فترة تشغيلية.

إن تعرض الشركة لمخاطر عدم المقدرة على السداد يعتمد على المبالغ التي تتوقع الشركة ألا يتم سدادها عند استحقاقها. وعلى سبيل المثال، بالنسبة إلى القرض فإنه يكون القيمة الاسمية. وبالنسبة إلى التعهدات، تقوم الشركة بإدراج أي مبالغ قد يتم سحبها وقت عدم القدرة على السداد.

ب - سندات الدين والسندات الأخرى

بالنسبة لسندات الدين والسندات الأخرى، فإنه يتم استخدام التصنيفات الخارجية الصادرة عن ستاندرد آند بورز، وفيتش، وموديز من قبل إدارة خزانة الشركة لإدارة مخاطر الائتمان. يتم الاستثمار في هذه السندات بطريقة تضمن الحصول على نوعية ائتمان أفضل والمحافظة على مصادر جيدة لتلبية الحاجة إلى تمويل في نفس الوقت.

ج - المشتقات

تدير الشركة مخاطر الائتمان للمشتقات المالية كجزء من حدود الإقراض الإجمالية للعملاء مع إمكانية التعرض لمخاطر الائتمان نتيجة التغيرات في السوق. لا تؤخذ ضمانات بشأن مخاطر الائتمان لهذه المشتقات المالية.

د - التعهدات لمنح الائتمان

إن الهدف الرئيسي من هذه الأدوات المالية هو التأكد من توفر المبالغ اللازمة للعميل في حال طلبها. إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية تحمل نفس المخاطر الائتمانية التي تحملها القروض. إن خطابات الاعتمادات المستندية، التي تعتبر بمثابة تعهدات مكتوبة من قبل الشركة بالنيابة عن العميل تسمح لطرف آخر بسحب الأموال وفق شروط ومبالغ محددة مضمونة عادةً بالبضائع التي تخصصها وبالتالي فإنها تحمل مخاطر أقل من مخاطر القرض المباشر.

إن التعهدات لمنح الائتمان تمثل الأجزاء غير المستخدمة من حدود الائتمان الموافق عليها على شكل قروض، أو ضمانات أو خطابات اعتماد. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالتعهدات لمنح الائتمان، فإن الشركة قد تتعرض لخسارة محتملة مساوية لمجموع التعهدات غير المستخدمة.

إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة يتوقع بأن يكون أقل من مجموع التعهدات غير المستخدمة، حيث أن أغلب التعهدات لمنح الائتمان مرتبطة بشروط تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة. تراقب الشركة مدة استحقاق تعهدات الائتمان لأن التعهدات طويلة الأجل يكون لديها عادة مخاطر الائتمان أكثر من التعهدات قصيرة الأجل.

3-1-2 سياسات رقابة وتقليل المخاطر

تقوم الشركة بمتابعة تركيز المخاطر الائتمانية والحد منها عند تحديدها، وبالأخص للأفراد والشركات والقطاعات المختلفة والدول.

تقوم الشركة بتحديد مستويات مخاطر الائتمان من خلال القيام بوضع حدود مستوى المخاطر المقبولة لمقترض واحد أو لمجموعة من المقترضين من الشركة وللمناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية. تتم مراقبة هذه المخاطر بصورة منتظمة وتخضع للمراجعة مرة واحدة بالسنة أو أكثر، حسب الضرورة. إن حدود مستوى مخاطر الائتمان طبقاً للمنتج، ومجال الصناعة والبلد تتم الموافقة عليه من قبل مجلس الإدارة.

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

1-3 مخاطر الائتمان - تنمة

3-1-2 سياسات رقابة وتقليل المخاطر - تنمة

إن مخاطر الائتمان تتم إدارتها من خلال إجراء تحليل مستمر لقدرة المقترضين أو المقترضين المحتملين على الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بسداد الفائدة وأصل القرض وتغيير حدود الائتمان بشكل ملائم. إن بعض مقاييس الرقابة وتقليل المخاطر المحددة تكون كالآتي:

أ - الضمانات

تتبع الشركة العديد من السياسات والإجراءات التي تساعد في تقليل مخاطر الائتمان. إن الأكثر شيوعاً من هذه السياسات والإجراءات هي الحصول على ضمانات بشأن الأموال الممنوحة. تطبق الشركة إرشادات بشأن قبول فئات معينة من الضمانات أو تقليل مخاطر الائتمان.

ب - مخاطر السداد

تظهر مخاطر السداد في أي وضع يتوقع فيه استلام دفعات نقدية أو أوراق مالية أو أسهم. يتم وضع حدود السداد اليومية لكل عميل لتغطي كافة مخاطر السداد من معاملات الشركة في السوق في أي يوم.

ج - ترتيبات المقاصة الرئيسية

تقوم الشركة بالحد من تعرض أنشطتها لمخاطر الائتمان وذلك بإبرام ترتيبات مقاصة رئيسية مع العملاء الذين لديهم معاملات جوهرية مع الشركة.

3-1-3 السياسات المتعلقة بالانخفاض في القيمة والمخصصات

إن أنظمة التصنيف الداخلي الموضحة في إيضاح رقم 1-3-1، تركز بشكل أكبر على نوعية الائتمان منذ بداية منح الائتمان. وفي المقابل، تؤخذ مخصصات انخفاض القيمة لأغراض التقارير المالية فقط لإظهار الخسائر المتكبدة في تاريخ إعداد القوائم المالية عند وجود دليل على انخفاض القيمة. يوضح الجدول أدناه نسبة البنود الممولة وغير الممولة المتعلقة بالقروض والسلف ومخصص انخفاض القيمة لكل من فئات التصنيف الداخلي للشركة:

النسبة %				
2014		2015		
مخصص الانخفاض في القيمة (%)	قروض وسلف (%)	مخصص الانخفاض في القيمة (%)	قروض وسلف (%)	
1	86	4	91	عادية
15	14	100	9	دون المستوى
	100		100	

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

1-3 مخاطر الائتمان - تنمة

4-1-3 الحد الأقصى لمخاطر الائتمان الممكن التعرض لها قبل أي ضمانات أو أي تعزيزات ائتمانية أخرى.

الحد الأقصى للمخاطر		
2014	2015	
إن مخاطر الائتمان التي تتعلق بالأرصدة الممولة هي كالاتي:		
929,001	769,911	ودائع ونقد لدى البنوك
99,161	-	سحب على المكشوف
262,307	121,523	قروض وسلف للبنوك
52,407	38,696	قروض وسلف لغير البنوك
4,908	4,796	سندات دين لغرض المتاجرة
405,410	470,826	استثمارات في سندات الدين
8,766	7,572	فوائد مدينة وموجودات أخرى
1,761,960	1,413,324	
مخاطر الائتمان المتعلقة بالأرصدة غير الممولة هي كالاتي:		
التزامات محتملة		
86,238	41,772	التزامات قروض
26,165	17,846	التزامات اعتمادات مستندية
226	-	ضمانات بنكية
112,629	59,618	
1,874,589	1,472,942	في 31 ديسمبر

يوضح الجدول أعلاه أسوأ سيناريو لمخاطر الائتمان التي يمكن أن تتعرض لها الشركة في 31 ديسمبر 2015 و2014 وذلك قبل أخذ أي ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى بعين الاعتبار. تم تقييم مخاطر الموجودات الممولة أعلاه بناءً على صافي القيمة الدفترية المسجلة في قائمة المركز المالي.

كما هو موضح في الجدول أعلاه، فإن 11% من إجمالي الحد الأقصى للمخاطر التي تم التعرض لها تمثل قروض وسلف (بما في ذلك السحب على المكشوف) لبنوك وغير بنوك في 31 ديسمبر 2015 (2014: 22%).

إن الإدارة واثقة من مقدرتها على الاستمرار في الرقابة والحفاظ على حد أدنى من مخاطر الائتمان الناتجة عن محفظة القروض والسلف وسندات الدين بناءً على ما يلي:

3- إدارة المخاطر المالية - تتمة

1-3 مخاطر الائتمان - تتمة

3-1-4 الحد الأقصى لمخاطر الائتمان الممكن التعرض لها قبل أي ضمانات أو أي تعزيزات ائتمانية أخرى - تتمة

- إن 91% من السحب على المكشوف ومحفظة القروض والسلف مصنفة تحت الدرجة الأولى من نظام التصنيف الداخلي - درجة عادية وتعتبر غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة في 31 ديسمبر 2015 (2014: 86%).
- إن 20% من سندات الدين لديها على الأقل تصنيف ائتماني من الدرجة (أ) (حسب تصنيف وكالة ستاندرد آند بورز أو ما يعادلها) في 31 ديسمبر 2015 (2014: 33%).

3-1-5 جودة الائتمان الخاصة بالموجودات المالية

فيما يلي ملخص بمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر. إن هذه الأرقام تمثل المبلغ الإجمالي دون مخصص الانخفاض المتعلق بها:

الإجمالي	منخفضة القيمة بصورة منفردة	متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها	غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها		31 ديسمبر 2015
			تحت المراقبة	عادية	
769,911	-	-	-	769,911	ودائع ونقد لدى البنوك
482,530	6,908	6,567	-	469,055	سندات دين (بما في ذلك المقتناة لغرض المتاجرة)
					قروض وسلف:
148,190	16,464	-	-	131,726	- قروض وسلف للبنوك
35,130	-	-	-	35,130	- قروض وسلف لغير البنوك
7,572	-	-	-	7,572	فوائد مدينة وموجودات أخرى
1,443,333	23,372	6,567	-	1,413,394	

كما في 31 ديسمبر 2015، هناك مبلغ قدره لا شيء (2014: 1 ألف دولار أمريكي) متأخر السداد لفترة تقل عن 30 يوماً، ومبلغ قدره 6,567 ألف دولار أمريكي (2014: 6,675 ألف دولار أمريكي) متأخر السداد لمدة تزيد على سنة.

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

1-3 مخاطر الائتمان - تنمة

3-1-5 جودة الائتمان الخاصة بالموجودات المالية - تنمة

الإجمالي	منخفضة القيمة بصورة منفردة	متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها	غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها		31 ديسمبر 2014
			تحت المراقبة	عادية	
929,001	-	-	-	929,001	ودائع ونقد لدى البنوك
415,035	4,718	6,675	-	403,642	سندات دين (بما في ذلك المققتاة لغرض المتاجرة)
					قروض وسلف:
99,161	-	1	-	99,160	- سحب على المكشوف
273,667	60,081	-	-	213,586	- قروض وسلف للبنوك
52,407	-	-	-	52,407	- قروض وسلف لغير البنوك
8,766	-	-	-	8,766	فوائد مدينة وموجودات أخرى
<u>1,778,037</u>	<u>64,799</u>	<u>6,676</u>	<u>-</u>	<u>1,706,562</u>	

بلغ إجمالي مخصص انخفاض قيمة السحب على المكشوف و القروض والسلف كما في 31 ديسمبر 2015 مبلغ 1, 23 مليون دولار أمريكي (2014: 4, 11 مليون دولار أمريكي). توجد معلومات إضافية عن مخصص انخفاض قيمة عمليات السحب على المكشوف والقروض والسلف في الإيضاح رقم (8).

بلغ إجمالي مخصص انخفاض سندات الدين كما في 31 ديسمبر 2015 مبلغ 9, 6 مليون دولار أمريكي (2014: 7, 4 مليون دولار أمريكي).

أ - تحليل بأعمار الموجودات المالية المتأخرة السداد والتي لم تنخفض قيمتها

إن الموجودات المالية المتأخرة السداد لفترة تقل عن 90 يوماً لا تعتبر متأخرة السداد ما لم تتوفر معلومات أخرى تفيد عكس ذلك. إن الموجودات المالية المتأخرة السداد لما يزيد على 90 يوماً تعتبر منخفضة القيمة، ما لم تتوفر معلومات تفيد عكس ذلك مثل توفر الضمانات الكافية أو السندات المرهونة.

ب - الموجودات المالية التي أعيد التفاوض بشأنها

تتضمن أنشطة إعادة جدولة الموجودات المالية إجراءات تمديد فترات السداد، وخطط إدارة خارجية معتمدة، تعديل وتأجيل الدفعات. وبعد إعادة الجدولة، يتم تعديل حساب العميل المتأخر السداد سابقاً إلى الوضع الطبيعي ويتم إدارته مع حسابات أخرى مشابهة. إن سياسات وممارسات إعادة الجدولة تعتمد على مؤشرات أو معايير تشير حسب حكم الإدارة المحلية، إلى أن السداد سيستمر في الغالب. تتم مراجعة هذه الموجودات بشكل مستمر. بلغت الموجودات المالية التي أعيد التفاوض بشأنها والتي تعتبر بخلاف ذلك متأخرة السداد أو منخفضة القيمة، لا شيء كما في 31 ديسمبر 2015 (2014: لا شيء).

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

1-3 مخاطر الائتمان - تنمة

6-1-3 سندات الدين

يوضح الجدول أدناه تحليلاً لسندات الدين في 31 ديسمبر 2015 و 2014 وذلك حسب تصنيف وكالة ستاندرد أند بورز أو ما يعادلها:

31 ديسمبر 2015	سندات مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل	أوراق مالية متاحة للبيع	سندات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	الإجمالي
أ إلى +	-	87,069	7,244	94,313
أقل من أ -	4,738	210,350	4,926	220,014
غير مصنفة	58	152,745	8,492	161,295
الإجمالي	4,796	450,164	20,662	475,622

31 ديسمبر 2014	سندات مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل	أوراق مالية متاحة للبيع	سندات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	الإجمالي
أ إلى +	58	136,987	-	137,045
أقل من أ -	4,850	244,753	14,694	264,297
غير مصنفة	-	8,928	48	8,976
الإجمالي	4,908	390,668	14,742	410,318

3-1-7 تركيز مخاطر الموجودات المالية المعرضة لمخاطر الائتمان

أ - القطاعات الجغرافية

يوضح الجدول أدناه أهم مخاطر الائتمان للشركة بقيمتها الدفترية، كما هي مصنفة حسب المنطقة الجغرافية. قامت الشركة في هذا الجدول بتوزيع مخاطر الائتمان على المناطق حسب مكان إقامة الأطراف الأخرى:

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

1-3 مخاطر الائتمان - تنمة

7-1-3 تركيز مخاطر الموجودات المالية المعرضة لمخاطر الائتمان - تنمة

الإجمالي	أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية	آسيا	دول عربية أخرى	دول الخليج	
769,911	117,149	2,013	31,990	618,759	ودائع لدى البنوك
160,219	101,684	12,549	32,827	13,159	قروض وسلف
475,622	116,746	158,950	14,394	185,532	سندات دين
7,572	1,362	1,875	1,064	3,271	فوائد مدينة وموجودات أخرى
1,413,324	336,941	175,387	80,275	820,721	في 31 ديسمبر 2015
1,761,958	300,757	193,886	308,937	958,378	في 31 ديسمبر 2014
أرصدة غير مموولة					
59,618	301	287	26,498	32,532	في 31 ديسمبر 2015
112,628	20,000	25,843	58,579	8,207	في 31 ديسمبر 2014

2-3 مخاطر السوق

تتعرض الشركة لمخاطر السوق، والتي تتمثل في المخاطر الناتجة عن تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في القيمة السوقية. تنتج مخاطر السوق عن المراكز المفتوحة لأسعار الفائدة، العملات، والأسهم، وجميعها معرضة لتغيرات السوق العامة والخاصة والتغيرات في مستوى أسعار السوق مثل أسعار الفائدة، وهامش الائتمان، وأسعار تحويل العملات وأسعار الأسهم. تقوم الشركة بفصل مخاطر السوق إلى محافظ عمليات تجارية أو غير تجارية.

تشأ محافظ العمليات غير التجارية بشكل أساسي من إدارة أسعار الفوائد المتعلقة بالموجودات والمطلوبات البنكية للشركة. كما تتضمن محافظ العمليات غير التجارية مخاطر أسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الأسهم الناتجة من الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع.

أ - مخاطر أسعار الفائدة

تشأ مخاطر أسعار الفائدة بسبب احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية.

إن مخاطر أسعار الفائدة للتدفقات النقدية هي مخاطر تغير التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة في السوق. إن القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية بسبب التغير في أسعار الفائدة في السوق. تتعرض الشركة لمخاطر تخضع لآثار التقلبات في مستويات أسعار الفائدة لكل من مخاطر القيمة العادلة والتدفقات النقدية.

يوضح الجدول التالي الأثر على التغيرات المحتملة المعقولة في أسعار الفائدة مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، في قائمة الدخل للشركة. إن الأثر على الدخل يمثل أثر التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقتناة لغير أغراض المتاجرة بفائدة عائمة كما في نهاية السنة. وفي حالة زيادة أسعار الفائدة السائدة بالسوق بالمبالغ الظاهرة في الجدول، فإن صافي الدخل سيتأثر طبقاً لما هو مبين أدناه. وإن أي انخفاض مساوٍ في أسعار الفائدة سيكون له أثر مساوٍ ومعاكس.

3- إدارة المخاطر المالية - تتمة

2-3 مخاطر السوق - تتمة

أ - مخاطر أسعار الفائدة - تتمة

الإجمالي	أخرى	ريال سعودي	درهم إماراتي	يورو	دولار أمريكي	مخاطر أسعار الفائدة 2015
	100 نقطة أساس	100 نقطة أساس	100 نقطة أساس	100 نقطة أساس	100 نقطة أساس	
الموجودات المالية :						
7,507	92	-	803	274	6,338	ودائع لدى البنوك
826	-	-	-	217	609	سحب على المكشوف وقروض وسلف
1,037	22	-	-	88	927	سندات دين
9,370	114	-	803	579	7,874	أثر الموجودات المالية
المطلوبات المالية :						
(6,310)	(92)	(44)	(6)	(56)	(6,112)	ودائع
(6,310)	(92)	(44)	(6)	(56)	(6,112)	أثر المطلوبات المالية
3,060	22	(44)	797	523	1,762	الأثر على نتائج أعمال الشركة

الإجمالي	أخرى	ريال سعودي	درهم إماراتي	يورو	دولار أمريكي	مخاطر أسعار الفائدة 2014
	100 نقطة أساس	100 نقطة أساس	100 نقطة أساس	100 نقطة أساس	100 نقطة أساس	
الموجودات المالية :						
9,041	258	1,329	1,363	484	5,607	ودائع لدى البنوك
2,105	-	-	-	483	1,622	سحب على المكشوف وقروض وسلف
443	23	-	-	158	262	سندات دين
11,589	281	1,329	1,363	1,125	7,491	أثر الموجودات المالية
المطلوبات المالية :						
(9,600)	(9)	(376)	(64)	(390)	(8,761)	ودائع
(9,600)	(9)	(376)	(64)	(390)	(8,761)	أثر المطلوبات المالية
1,989	272	953	1,299	735	(1,270)	الأثر على نتائج أعمال الشركة

3- إدارة المخاطر المالية - تمة

2-3 مخاطر السوق - تمة

ب - مخاطر أسعار الأسهم

تشير مخاطر الأسهم إلى مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم في المحفظة الاستثمارية للشركة نتيجة للتغيرات المحتملة المعقولة في مؤشرات أسعار الأسهم وقيمة الأسهم الفردية. إن الأثر على استثمارات الأسهم للشركة المكتناة لغرض المتاجرة أو المتاحة للبيع، بسبب التغيرات المعقولة في مؤشرات أسعار الأسهم، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة هو كما يلي:

2014			2015			تصنيف الأسهم
الأثر على حقوق المساهمين	الأثر على صافي الدخل	التغير في أسعار الأسهم / صافي قيمة موجودات الصندوق %	الأثر على حقوق المساهمين	الأثر على صافي الدخل	التغير في أسعار الأسهم / صافي قيمة موجودات الصندوق %	
-	507	10±	-	1,665	10±	أسهم مكتناة لغرض المتاجرة
1,426	-	10±	1,433	-	10±	أسهم متاحة للبيع
16,653	-	10±	12,607	-	10±	مساهمات متداولة

لا يمكن تحديد حجم مخاطر أسعار الأسهم المكتناة لغير المتاجرة الناتجة عن مساهمات الأسهم غير المتداولة المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع بكل سهولة. بلغت القيمة العادلة لمساهمات الأسهم غير المتداولة المدرجة ضمن حقوق المساهمين في نهاية السنة 165,9 مليون دولار أمريكي (2014: 170,4 مليون دولار أمريكي).

ج - مخاطر أسعار تحويل العملات الأجنبية

تتحمل الشركة مخاطر آثار التغيرات في أسعار الصرف السائدة في السوق على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية. يقوم مجلس إدارة الشركة بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات، ويتم مراقبتها يوميا. يلخص الجدول التالي مخاطر العملات الأجنبية للشركة كما في 31 ديسمبر. كما يشتمل الجدول على الأدوات المالية للشركة بالقيمة الدفترية، مصنفة بالعملات الرئيسية. إن بعض الموجودات والمطلوبات غير مشمولة في هذا الجدول لأنها غير معرضة لمراقبة مخاطر العملات.

3- إدارة المخاطر المالية - تتمة

2-3 مخاطر السوق - تتمة

ج - مخاطر أسعار تحويل العملات الأجنبية - تتمة

تركز مخاطر العملات - الأدوات المالية:

الإجمالي	أخرى	جنيه إسترليني	دينار بحريني	ريال سعودي	درهم إماراتي	يورو	دولار أمريكي	كما في 31 ديسمبر 2015
769,917	9,947	151	9,340	6,215	80,347	27,669	636,248	نقد وودائع لدى البنوك
19,836	6,459	-	2,076	6,709	-	-	4,592	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
								استثمارات في أوراق مالية:
493,681	13,819	-	-	7,944	-	8,825	463,093	- متاحة للبيع
20,662	48	-	-	-	-	-	20,614	- مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق
160,219	-	-	-	15,989	-	21,729	122,501	سحب على المكشوف وقروض وسلف
284,053	113,058	-	-	78,257	-	-	92,738	مساهمات
20,286	-	-	-	-	-	-	20,286	ممتلكات وآلات ومعدات
17,154	1	3	578	336	125	46	16,065	موجودات أخرى
1,785,808	143,332	154	11,994	115,450	80,472	58,269	1,376,137	إجمالي الموجودات المالية
(110)	-	-	-	-	-	-	(110)	أدوات مالية مشتقة
(688,244)	-	(128)	(9,221)	(4,753)	(845)	(57,953)	(615,344)	ودائع
(16,608)	(1,870)	-	(1,018)	(9,773)	-	(306)	(3,641)	مطلوبات أخرى
(704,962)	(1,870)	(128)	(10,239)	(14,526)	(845)	(58,259)	(619,095)	إجمالي المطلوبات المالية
(41,102)	(35,115)	-	-	619	-	(81)	(6,525)	احتياطي القيمة العادلة
1,039,744	106,347	26	1,755	101,543	79,627	(71)	750,517	صافي المراكز المفتوحة
								كما في 31 ديسمبر 2014
2,143,453	167,107	25,942	3,247	276,934	165,398	149,075	1,355,750	إجمالي الموجودات المالية
(1,067,818)	(34)	(1,356)	(2,732)	(57,711)	(12,158)	(108,383)	(885,444)	إجمالي المطلوبات المالية
(85,712)	(41,850)	-	-	(30,096)	-	(161)	(13,605)	احتياطي القيمة العادلة
989,923	125,223	24,586	515	189,127	153,240	40,531	456,701	صافي المراكز المفتوحة

يعتبر الدولار الأمريكي العملة الوظيفية للشركة، وبالتالي لا تتعرض الشركة لمخاطر العملات الأجنبية المسجلة بالدولار الأمريكي. تم عرض الأرصدة للمعلومية فقط.

3- إدارة المخاطر المالية - تمة**3-3 مخاطر السيولة**

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة الشركة على الوفاء بالتزامات السداد المتعلقة بمطلوباتها المالية عند استحقاقها واستبدال المبالغ عند سحبها. وقد يترتب على ذلك عدم القدرة على سداد الودائع للمودعين أو الوفاء بالالتزامات لمنح القروض.

1-3-3 إدارة مخاطر السيولة

إن عملية إدارة سيولة الشركة يقوم بها ويراقبها فريق مختص من إدارة الخزينة في الشركة وتشمل:

- مراقبة التمويل يومياً وإدارته من خلال مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من الوفاء بالمتطلبات. يتضمن ذلك سد النقص في الأرصدة عند الاستحقاق أو عند الاقتراض من قبل العملاء. تحافظ الشركة على حضور نشط في الأسواق المالية العالمية تمكنها من تحقيق ذلك.
- الحفاظ على محفظة من الموجودات القابلة للتداول الفوري والتي يمكن تسيلها بسهولة كحماية مقابل أي اضطراب غير متوقع للتدفقات النقدية.
- مراقبة نسب سيولة المركز المالي حسب الأنظمة واللوائح الداخلية أو متطلبات الجهات النظامية.
- إدارة التركيز واستحقاقات الديون.

تتضمن تقارير المتابعة قياس التدفقات النقدية المتوقعة لليوم، والأسبوع، والشهر التالي، على التوالي، لكونها أهم الفترات الأساسية لإدارة السيولة. إن نقطة البداية لهذه التوقعات هي تحليل الاستحقاق التعاقدية للمطلوبات المالية والتاريخ المتوقع لتحصيل الموجودات المالية. كما تراقب إدارة الخزينة الموجودات متوسطة الأجل التي لم تتم مطابقتها، ومستوى ونوع تعهدات الإقراض غير المسحوبة، واستخدامات تسهيلات السحب على المكشوف وأثر الالتزامات المحتملة مثل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان.

2-3-3 التدفقات النقدية غير المشتقة

يوضح الجدول التالي التدفقات النقدية المستحقة على الشركة بموجب المطلوبات المالية غير المشتقة وذلك حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية بتاريخ إعداد القوائم المالية. تمثل المبالغ الموضحة في الجدول التدفقات النقدية التعاقدية، حيث أن الشركة تدير مخاطر السيولة الملازمة على أساس التدفقات النقدية الواردة المتوقعة، وبالتالي لم ينتج عنها أي تحاليل مختلفة هامة. ونظراً لمعوقات الأنظمة، لا يوجد لدى الشركة تحاليل للتدفقات النقدية غير المخصومة.

الإجمالي	12-3 شهرًا	3-1 أشهر	كما في 31 ديسمبر 2015
المطلوبات			
688,244	244,042	444,202	ودائع
8,115	4,470	3,645	مطلوبات أخرى
<u>696,359</u>	<u>248,512</u>	<u>447,847</u>	إجمالي المطلوبات (حسب تواريخ الاستحقاق التعاقدية)

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-3 مخاطر السيولة - تنمة

2-3-3 التدفقات النقدية غير المشتقة - تنمة

الإجمالي	12-3 شهرًا	3-1 أشهر	كما في 31 ديسمبر 2014
المطلوبات			
1,050,180	332,987	717,193	ودائع
8,463	4,759	3,704	مطلوبات أخرى
<u>1,058,643</u>	<u>337,746</u>	<u>720,897</u>	إجمالي المطلوبات (حسب تواريخ الاستحقاق التعاقدية)

تشمل الموجودات المتاحة لدى الشركة للوفاء بكافة مطلوباتها، ولتغطية الالتزامات القائمة منح القروض على النقدية، والودائع لدى البنوك، والمبالغ تحت التحصيل، والقروض والسلف للبنوك، والقروض والسلف للعملاء. كما أن الشركة قادرة على مواجهة أي متطلبات نقدية غير متوقعة من خلال تسييل محفظة الأوراق المالية، أو توفير مصادر تمويل إضافية.

3-3-3 التدفقات النقدية المشتقة

يوضح الجدول أدناه تواريخ الاستحقاقات للتدفقات النقدية المتعاقد عليها للمشتقات:

الإجمالي	5-1 سنوات	12-3 شهرًا	3-1 أشهر	لغاية شهر واحد	كما في 31 ديسمبر 2015
مشتقات مقتناة لغرض المتاجرة:					
<u>مشتقات عملات أجنبية:</u>					
116,918	-	7,197	41,757	67,964	تدفقات نقدية صادرة
<u>116,808</u>	<u>-</u>	<u>7,184</u>	<u>41,714</u>	<u>67,910</u>	تدفقات نقدية واردة
<u>116,918</u>	<u>-</u>	<u>7,197</u>	<u>41,757</u>	<u>67,964</u>	إجمالي التدفقات النقدية الصادرة
<u>116,808</u>	<u>-</u>	<u>7,184</u>	<u>41,714</u>	<u>67,910</u>	إجمالي التدفقات النقدية الواردة

3- إدارة المخاطر المالية - تمة

3-3 مخاطر السيولة - تمة

3-3-3 التدفقات النقدية المشتقة - تمة

الإجمالي	5-1 سنوات	12-3 شهراً	3-1 أشهر	لغاية شهر واحد	كما في 31 ديسمبر 2014
مشتقات مقننة لغرض المتاجرة:					
مشتقات عملات أجنبية:					
440,466	-	-	198,689	241,777	تدفقات نقدية صادرة
440,758	-	-	198,936	241,822	تدفقات نقدية واردة
440,466	-	-	198,689	241,777	إجمالي التدفقات النقدية الصادرة
440,758	-	-	198,936	241,822	إجمالي التدفقات النقدية الواردة

4-3-3 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

تمثل المبالغ الموضحة في الجدول أدناه تحليل الموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للتواريخ المتوقعة استردادها أو سدادها فيها:

المجموع	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 12 شهراً	أقل من 12 شهراً	كما في 31 ديسمبر 2015
الموجودات				
769,917	7,356	-	762,561	نقد وودائع لدى البنوك
استثمارات:				
534,179	15,683	438,699	79,797	أوراق مالية
284,053	284,053	-	-	مساهمات
160,219	-	20,000	140,219	قروض وسلف
14,095	14,095	-	-	ممتلكات ومعدات
6,191	6,191	-	-	استثمارات عقارية
17,154	415	-	16,739	موجودات أخرى
1,785,808	327,793	458,699	999,316	إجمالي الموجودات
المطلوبات				
688,244	-	-	688,244	ودائع
110	-	-	110	أدوات مالية مشتقة
16,608	2,684	8,072	5,852	مطلوبات أخرى
704,962	2,684	8,072	694,206	إجمالي المطلوبات
1,080,846	325,109	450,627	305,110	الصافي
	1,080,846	755,737	305,110	تراكم فجوة السيولة

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-3 مخاطر السيولة - تنمة

4-3-3 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات - تنمة

المجموع	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 12 شهراً	أقل من 12 شهراً	كما في 31 ديسمبر 2014
الموجودات				
929,006	5,337	-	923,669	نقد وودائع لدى البنوك
استثمارات:				
436,245	5,072	383,310	47,863	أوراق مالية
330,337	330,337	-	-	مساهمات
413,875	-	126,167	287,708	قروض وسلف
14,352	14,352	-	-	ممتلكات ومعدات
5,268	5,268	-	-	استثمارات عقارية
14,370	416	98	13,856	موجودات أخرى
<u>2,143,453</u>	<u>360,782</u>	<u>509,575</u>	<u>1,273,096</u>	إجمالي الموجودات
المطلوبات				
1,050,180	-	-	1,050,180	ودائع
25	-	-	25	أدوات مالية مشتقة
17,613	2,741	8,296	6,576	مطلوبات أخرى
<u>1,067,818</u>	<u>2,741</u>	<u>8,296</u>	<u>1,056,781</u>	إجمالي المطلوبات
1,075,635	358,041	501,279	216,315	الصافي
	<u>1,075,635</u>	<u>717,594</u>	<u>216,315</u>	تراكم فجوة السيولة

4-3 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

أ - المالية المقيّمة بالقيمة العادلة

فيما يتعلق بالأدوات المالية المتداولة في سوق نشط، فإن تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية يكون باستخدام أسعار السوق المتداولة وأسعار العرض للمتعاملين بالسوق. ويتضمن ذلك أسهم الشركات المتداولة وسندات الدين المتداولة في أسواق المال الرئيسية (مثل فاينانشال تايمز للأوراق المالية وسوق نيويورك المالي) وأسعار الوسطاء مثل «بلومبرغ» و«رويترز».

تعتبر الأدوات المالية متداولة في سوق مالي نشط إذا كانت الأسعار متوفرة بسهولة وبشكل منتظم من عمليات التبادل أو المتعاملين بالسوق أو الوسطاء أو المجموعة الصناعية أو خدمات التسعير، الوكالات النظامية، وهذه الأسعار تمثل عمليات السوق الفعلية والمتكررة بشكل منتظم وفق شروط التعامل مع الأطراف الأخرى. وفي حالة عدم الوفاء بالشروط المذكورة، أعلاه فإن السوق يعتبر سوقاً مالياً غير نشط. تتمثل الإشارات الدالة على أن السوق غير نشط في وجود فرق كبير بين سعر العرض والطلب أو زيادة جوهرية في الفرق بين سعر العرض والطلب أو هناك عدد قليل من العمليات التي تمت مؤخراً. فيما يتعلق بجميع الأدوات المالية الأخرى، تحدد القيمة العادلة باستخدام طرق التقييم. وباستخدام طرق التقييم هذه، فإن القيمة العادلة تقدر من خلال بيانات قابلة للملاحظة فيما يتعلق بأدوات مالية مماثلة، باستخدام طرق لتقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة أو أي طرق تقييم أخرى.

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

4- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية - تنمة

إن القيمة العادلة للمشتقات المالية التي تمت خارج الأسواق النظامية، تحدّد باستخدام طرق التقييم المعترف بها بشكل عام في الأسواق المالية مثل طرق تحديد القيمة الحالية. إن القيمة العادلة لعقود الصرف الأجنبي الآجلة تعتمد بشكل عام على أسعار الصرف الحالية لعقود الصرف الآجلة.

ب - التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

إن المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (7) حدّد التسلسل الهرمي لطرق التقييم بناءً على ما إذا كانت المدخلات المستخدمة في طرق التقييم قابلة للملاحظة أم لا. إن المدخلات القابلة للملاحظة تعكس بيانات السوق التي تم الحصول عليها من مصادر مستقلة. إن المدخلات غير القابلة للملاحظة تعكس افتراضات الشركة في السوق الذي تعمل فيه الشركة. نتج عن هذين النوعين من المدخلات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الآتي:

المستوى رقم 1: أسعار متداولة (دون تعديل) في الأسواق المالية النشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة. يتضمن هذا المستوى أسهم الشركات المتداولة وأدوات الديون المتداولة في أسواق المال.

المستوى رقم 2: مدخلات عدا ذات الأسعار المتداولة والمتضمنة في المستوى 1 والقابلة للملاحظة بالنسبة للموجودات أو المطلوبات، سواءً كانت بشكل مباشر (كأسعار) أو بشكل غير مباشر (مشتقة من الأسعار). إن هذا المستوى يتضمن غالبية عقود المشتقات المالية التي تتم خارج الأسواق النظامية، القروض وسندات الديون المركبة المصدرّة. إن مصادر مؤشرات المدخلات مثل منحني عائد («ليبور») أو مخاطر الائتمان لأطراف أخرى هي «بلومبرغ» و «رويترز».

المستوى رقم 3: مدخلات لموجودات أو مطلوبات لا تعتمد على معلومات قابلة للملاحظة في السوق (مدخلات غير قابلة للملاحظة). يتضمن هذا المستوى استثمارات في أسهم شركات وأدوات ديون ذات عناصر جوهرية غير قابلة للملاحظة. إن هذا المستوى يتطلب استخدام بيانات مالية قابلة للملاحظة، عند توفرها. إن الشركة تأخذ بعين الاعتبار أسعار السوق المناسبة والقابلة للملاحظة في تقييمها، عندما يكون ذلك ممكناً.

الموجودات والمطلوبات المقيمة بالقيمة العادلة

المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	31 ديسمبر 2015
موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل:				
4,796	-	-	4,796	- سندات ديون
15,041	-	-	15,041	- أسهم شركات
موجودات مالية متاحة للبيع:				
8,587	-	-	8,587	- أسهم شركات
450,165	-	6,567	443,598	- سندات ديون
34,928	34,928	-	-	- صناديق استثمارية
284,053	165,929	-	118,124	- مساهمات
<u>797,569</u>	<u>200,857</u>	<u>6,567</u>	<u>590,145</u>	إجمالي الموجودات
مطلوبات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل:				
110	-	110	-	- أدوات مالية مشتقة
<u>110</u>	<u>-</u>	<u>110</u>	<u>-</u>	إجمالي المطلوبات

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-4 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية - تنمة

ب - التسلسل الهرمي للقيمة العادلة - تنمة

المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	31 ديسمبر 2014
موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل:				
5,070	-	-	5,070	- سندات ديون
4,908	-	-	4,908	- أسهم شركات
موجودات مالية متاحة للبيع:				
7,543	-	-	7,543	- أسهم شركات
390,668	-	6,675	383,993	- سندات ديون
13,314	13,314	-	-	- صناديق استثمارية
330,337	170,441	-	159,896	- مساهمات
751,840	183,755	6,675	561,410	إجمالي الموجودات
مطلوبات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل:				
25	-	25	-	- أدوات مالية مشتقة
25	-	25	-	إجمالي المطلوبات

لا يوجد أي تحويلات بين مستويات القيمة العادلة خلال السنة.

تسوية للمستوى الثالث للأدوات المالية بالقيمة العادلة

تصنف الشركة الأسهم غير المتداولة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، ويُلخص الجدول أدناه تسوية بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي للمساهمات غير المتداولة متضمناً الحركة:

2014	2015	
159,522	170,441	1 يناير
26,667	-	مشتريات
(853)	(4,099)	مبيعات
(23,950)	-	مبالغ مشطوبة
-	(1,779)	تصفية
9,057	1,366	إجمالي الأرباح والخسائر المدرج في الدخل الشامل الآخر
170,443	165,929	31 ديسمبر

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة**3-4 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية - تنمة****ج - الأدوات المالية غير المقيمة بالقيمة العادلة**

في 31 ديسمبر 2015، تم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المكتتاة حتى تاريخ الاستحقاق، والمسجلة بالتكلفة المطفأة البالغة 20,6 مليون دولار أمريكي (2014: 14,7 مليون دولار أمريكي) تم تحديدها بمبلغ 20,5 مليون دولار أمريكي (2014: 14,8 مليون دولار أمريكي). إن القيمة العادلة المقدرة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى للشركة بما في ذلك القروض والسلف لا تختلف كثيراً عن قيمتها الدفترية. إن هذه المبالغ مؤهلة للإفصاح عنها ضمن المستوى 2 من الجدول أعلاه.

3-5 إدارة رأس المال

تهدف الشركة من إدارة رأس المال، والذي يتعدى مفهوم «الملكية»، إلى:

- ضمان مقدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية والمحافظة على توفير عوائد للمساهمين ومنافع للأطراف الأخرى.
- الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية لدعم تطوير أعمال الشركة.

4- التقديرات المحاسبية والأحكام الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية

تقوم الشركة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المفصح عنها للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية المقبلة. ويتم تقييم التقديرات والأحكام بشكل مستمر بناءً على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى تشمل على توقعات بالأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف السائدة.

خسائر الانخفاض في القروض والسلف وسندات الديون

تقوم الشركة، على أساس نصف سنوي، على الأقل، بمراجعة محافظ القروض وسندات الدين للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها. ولتحديد فيما إذا كانت هناك خسارة انخفاض يجب إدراجها في قائمة الدخل، كما تقوم الشركة بإجراء الأحكام للتأكد من وجود أي معلومات تفيد بوجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية. وقد تشمل هذه الأدلة معلومات يمكن ملاحظتها تشير إلى حدوث تغيير سلبي في إمكانية السداد من قبل الجهة المقترضة. تستخدم الإدارة التقديرات على أساس الخبرة التاريخية لخسائر الموجودات التي لها خصائص مخاطر ائتمانية وأدلة موضوعية على الانخفاض. إن المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من المبلغ والتوقيت للتدفقات النقدية المستقبلية تتم مراجعتها بشكل منتظم لتقليل الفروقات بين الخسائر المقدرة والخسائر الفعلية.

الانخفاض في استثمارات الأسهم المتاحة للبيع

تقوم الشركة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في استثمارات الأسهم المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض جوهري أو مستمر في القيمة العادلة يقل عن تكلفتها. وإن تحديد هذا الانخفاض فيما إذا كان جوهرياً أو مستمراً يتطلب بعض الأحكام. ولعمل هذه الأحكام، تقوم الشركة بتقييم من ضمن عوامل أخرى، فيما إذا كان هناك تدهور في الوضع الائتماني للشركة المستثمر بها أداء القطاع أو الصناعة، وتغيرات في التكنولوجيا والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.

مبدأ الاستمرارية

لقد قامت الإدارة بتقييم مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وأنها على قناعة بأنه يوجد لدى الشركة الموارد الكافية للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. إضافة إلى ذلك، قامت الإدارة بتقييم الامتثال مع كافة الأنظمة المعمول بها، ونتائج أي دعاوى منظورة، ولا علم لديها بأي أمور هامة يمكن أن تثير شكوكاً هامة حول مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وعليه تم الاستمرار في إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

4- التقديرات المحاسبية والأحكام الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية - تنمة

تصنيف الاستثمارات

عند شراء الاستثمارات، تقرر الإدارة فيما إذا كان من الواجب تصنيف الاستثمارات كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل، أو مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، أو متاحة للبيع. تقوم الشركة بتصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة المدرجة في قائمة الدخل في حالة شرائها لتحقيق أرباح على المدى القصير. ويتوقف تصنيف الاستثمارات المدرجة قيمتها في قائمة الدخل على الطريقة التي تقوم بها الإدارة في مراقبة أداء هذه الاستثمارات. وتصنف الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق على هذا النحو عندما يوجد لدى الشركة النية الإيجابية والمقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. وتصنف كافة الاستثمارات الأخرى كاستثمارات متاحة للبيع.

5- النقد والودائع لدى البنوك

يتكون النقد والودائع لدى البنوك كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2014	2015	
		نقد وما في حكمه:
14,688	9,550	نقد في الصندوق ولدى البنوك
744,540	389,824	ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الشراء
759,228	399,374	نقد وما في حكمه
169,778	370,543	ودائع لأجل / فترة استحقاقها الأصلية أكثر من ثلاثة أشهر
929,006	769,917	الإجمالي

6- الاستثمارات

تتكون الاستثمارات في الأوراق المالية كما في 31 ديسمبر من الآتي:

6- الاستثمارات - تمة

2014	2015	
أ - موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل		
5,070	15,041	أسهم شركات
4,908	4,796	سندات ديون
9,978	19,837	الإجمالي
ب- استثمارات مالية متاحة للبيع		
9,186	12,212	أسهم شركات
395,385	457,072	سندات ديون
13,314	37,184	صناديق استثمارية
(6,360)	(12,788)	مخصص الانخفاض في القيمة
411,525	493,680	الإجمالي
ج- استثمارات مالية مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق		
14,742	20,662	سندات ديون
14,742	20,662	الإجمالي
436,245	534,179	إجمالي الاستثمارات

تلخص الحركة في الاستثمارات في الأوراق المالية في الآتي:

الإجمالي		مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	متاحة للبيع	مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل	
2014	2015				
494,488	436,245	14,742	411,525	9,978	في 1 يناير
(627)	(2,829)	-	(2,825)	(4)	فروقات تحويل عملات أجنبية
189,015	186,477	10,710	162,199	13,568	إضافات
(246,025)	(76,726)	(5,000)	(69,892)	(1,834)	استبعادات (بيع واستحقاق واسترداد)
(1,369)	(9,387)		(7,516)	(1,871)	التغير في القيمة العادلة
481	210	210	-	-	إطفاء الخصم
282	189	-	189	-	عكس قيد مخصص
436,245	534,179	20,662	493,680	19,837	في 31 ديسمبر

6- الاستثمارات - تنمة

تشتمل الاستثمارات أعلاه على أوراق مالية مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة شراء مع بنوك أخرى بقيمة دفترية قدرها 146,7 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2015 (2014: 147,4 مليون دولار أمريكي).

خلال العام المالي 2008، ونظراً للظروف الاستثنائية بسبب الأزمة المالية التي حصلت في أسواق المال العالمية، قامت الشركة بإعادة تصنيف السندات المرتبطة بفائدة من "مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر" إلى "مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق". بلغت القيمة العادلة لهذه السندات 9,829 ألف دولار أمريكي (2014: 9,740 ألف دولار أمريكي) وقيمتها الدفترية 9,864 ألف دولار أمريكي (2014: 9,734 ألف دولار أمريكي) كما في 31 ديسمبر 2015.

في حالة أنه لم يتم إعادة تصنيف السندات المرتبطة بفائدة إلى "مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق"، فإنه سيتم إثبات مكاسب القيمة العادلة وقدرها 89 ألف دولار أمريكي (2014: 506 ألف دولار أمريكي) في قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

7- الاستثمار في المساهمات

1-7 القيمة العادلة للمساهمات

تتكون الاستثمارات في المساهمات كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2014	2015	
159,894	118,124	مدرجة
170,443	165,929	غير مدرجة
330,337	284,053	الإجمالي

2015				
الدولة	اسم المشروع أو الشركة	المساهمات المدرجة في أسواق المال	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة الملكية %
المملكة المغربية	شركة رياض السوالم		198	33.0
	الشركة المغربية للإيجار	مدرجة	6,281	5.7
			6,479	
المملكة العربية السعودية	الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات	مدرجة	31,497	2.3
	شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي		16,000	15.0
	الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة		4,094	9.9
	شركة بداية لتمويل المنازل		26,667	11.1
			78,258	

7- الاستثمار في المساهمات - تنمة

1-7 القيمة العادلة للمساهمات - تنمة

2015 تنمة				
الدولة	اسم المشروع أو الشركة	المساهمات المدرجة في أسواق المال	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة الملكية %
جمهورية السودان	شركة سكر كنانة		16,770	7.0
	مجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة (سوداتل)	مدرجة	7,173	2.2
	بنك الاستثمار المالي	مدرجة	5,170	20.8
	شركة أسمنت بربير		15,136	16.4
	الشركة العربية للإجارة المحدودة		9,000	30.0
			<u>53,249</u>	
جمهورية مصر العربية	الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة		12,700	13.6
	الشركة المصرية للبرولين والبولي بروبيلين		27,630	10.0
	الشركة الدولية للتأجير التمويلي		6,119	10.0
			<u>46,449</u>	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	بنك المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر		3,171	4.2
	الشركة العربية للإيجار المالي		10,694	25.0
			<u>13,865</u>	
المملكة الأردنية الهاشمية	بنك الاستثمار العربي الأردني	مدرجة	41,466	10.3
	الشركة العربية الدولية للفنادق	مدرجة	4,948	8.4
			<u>46,414</u>	
مملكة البحرين	المؤسسة العربية المصرفية	مدرجة	5,504	0.4
دولة قطر	بنك الاستثمار العربي الأردني		8,700	15.0
سلطنة عمان	شركة تأجير للتمويل	مدرجة	16,085	18.8
شركات في المنطقة العربية	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية		3,559	1.7
	الشركة العربية للتعيين		2,156	1.1
	برنامج تمويل التجارة العربية		3,335	0.4
			<u>9,050</u>	
			<u>284,053</u>	
				الإجمالي

7- الاستثمار في المساهمات - تنمة

1-7 القيمة العادلة للمساهمات - تنمة

2014				
الدولة	اسم المشروع أو الشركة	المساهمات المدرجة في أسواق المال	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة الملكية %
المملكة المغربية	شركة رياض السوالم		1,977	33.0
	الشركة المغربية للإيجار	مدرجة	6,363	5.7
			8,340	
المملكة العربية السعودية	الشركة السعودية للخدمات الفندقية		4,099	20.0
	الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات	مدرجة	59,666	2.3
	شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي		16,000	15.0
	الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة		5,103	9.9
	شركة بداية لتمويل المنازل		26,667	11.1
			111,535	
جمهورية السودان	شركة سكر كنانة		17,245	7.0
	مجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة (سوداتل)	مدرجة	10,651	2.2
	بنك الاستثمار المالي	مدرجة	4,832	20.8
	شركة أسمنت بربر		12,570	16.4
	الشركة العربية للإجارة المحدودة		8,619	30.0
			53,917	
جمهورية مصر العربية	الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة		12,700	13.6
	الشركة المصرية للبروبلين والبولي بروبيلين		27,630	10.0
	الشركة الدولية للتأجير التمويلي		6,218	10.0
			46,548	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	بنك المؤسسة العربية المصرفية		3,171	4.2
	الشركة العربية للإيجار المالي		10,694	25.0
			13,865	
المملكة الأردنية الهاشمية	بنك الاستثمار العربي الأردني	مدرجة	44,455	10.3
	الشركة العربية الدولية للفنادق	مدرجة	6,301	8.4
			50,756	

7- الاستثمار في المساهمات - تنمة

1-7 القيمة العادلة للمساهمات - تنمة

2014 تنمة				
الدولة	اسم المشروع أو الشركة	المساهمات المدرجة في أسواق المال	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة الملكية %
مملكة البحرين	المؤسسة العربية المصرفية	مدرجة	9,066	0.4
دولة قطر	بنك الاستثمار العربي الأردني		8,700	15.0
سلطنة عمان	شركة تاجير للتمويل	مدرجة	18,560	18.8
شركات مشتركة	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية		3,559	1.7
	الشركة العربية للتعدين		2,156	1.1
	برنامج تمويل التجارة العربية		3,335	0.4
			9,050	
الإجمالي			330,337	

قامت الشركة اعتباراً من عام 2001 بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) المتعلق بإثبات وقياس الأدوات المالية: (الإثبات والقياس)، والذي يقضي بإعادة تقويم الاستثمارات المتاحة للبيع على أساس القيمة العادلة وتسجيل أي أرباح أو خسائر غير محققة تنتج عن إعادة التقويم في حساب احتياطي القيمة العادلة في الدخل الشامل بدلاً من قائمة الدخل كما كان متبعاً سابقاً.

2-7 أرباح بيع المساهمات

تتكون أرباح بيع المساهمات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر من الآتي:

2015	
2,023	الشركة السعودية للخدمات الفندقية - المملكة العربية السعودية
(83)	شركة رياض السوالم - المغرب
320	الشركة التونسية للبنك - تونس
2,260	الإجمالي
2014	
974	شركة أليانز للتأمين - مصر
974	الإجمالي

8- القروض والسلف

تتكون القروض والسلف كما في 31 ديسمبر كما يلي:

2014	2015	
99,161	-	سحب على المكشوف
92,340	-	تسهيلات قصيرة الأجل
233,733	183,320	قروض وسلف
425,234	183,320	إجمالي القروض والسلف
(11,359)	(23,101)	مخصص انخفاض القروض والسلف
413,875	160,219	قروض وسلف، صافي
		حركة المخصص:
77,349	11,359	في 1 يناير
7,324	12,219	مخصص السنة (إيضاح 20)
(73,314)	-	مبالغ مشطوبة خلال السنة
-	(766)	المسترد خلال العام
-	289	المحول، بالصافي*
11,359	23,101	في 31 ديسمبر
9,012	16,464	مخصص انخفاض في القيمة خاص
2,347	6,637	مخصص انخفاض في القيمة عام
11,359	23,101	

* خلال السنة، تم تحويل مخصص الانخفاض وقدره 289 ألف دولار أمريكي من حساب التزامات الاعتمادات المستندية إلى حساب المخصصات العامة للقروض عند تسوية الالتزامات. كما تم تحويل مخصص الانخفاض في القيمة وقدره 39 ألف دولار أمريكي خاص بالقروض من المخصص الخاص إلى المخصص العام عند تسوية الائتمان.

تبلغ القيمة العادلة للضمانات التي تحتفظ بها الشركة بخصوص القروض التي انخفضت قيمتها بشكل فردي لا شيء كما في 31 ديسمبر 2015 (2014: لا شيء).

9- الموجودات الأخرى

تتكون الموجودات الأخرى كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2014	2015	
10,921	13,337	إيرادات مستحقة
3,449	3,817	مدينون آخرون
14,370	17,154	الإجمالي

10- الممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية**1-10 الممتلكات والمعدات:**

تتكون الممتلكات والمعدات في 31 ديسمبر من الآتي:

الإجمالي		الأثاث والمعدات	المباني ومعدات ها	الأراضي	
2014	2015				
التكلفة:					
38,139	39,655	13,934	18,305	7,416	في 1 يناير
756	-	-	-	-	تعديلات
1,264	1,953	890	1,063	-	إضافات خلال السنة
(504)	(1,419)	(1,419)	-	-	استبعادات خلال السنة
39,655	40,189	13,405	19,368	7,416	في 31 ديسمبر
الاستهلاك المتراكم:					
(24,374)	(25,303)	(11,983)	(13,320)	-	في 1 يناير
(1,078)	(890)	(662)	(228)	-	المحمل للسنة
149	99	99	-	-	للاستبعادات
(25,303)	(26,094)	(12,546)	(13,548)	-	في 31 ديسمبر
صافي القيمة الدفترية:					
	14,095	859	5,820	7,416	في 31 ديسمبر 2015
14,352		1,951	4,985	7,416	في 31 ديسمبر 2014

10- الممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية - تنمة

10-2 الاستثمارات العقارية

تتكون الاستثمارات العقارية، بالصافي كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2014	2015	
		التكلفة
30,468	30,613	كما في 1 يناير
<u>145</u>	<u>1,023</u>	إضافات خلال السنة
<u>30,613</u>	<u>31,636</u>	في 31 ديسمبر
		الاستهلاك المتراكم:
(25,240)	(25,345)	في 1 يناير
<u>(105)</u>	<u>(100)</u>	المحمل للسنة
<u>(25,345)</u>	<u>(25,445)</u>	في 31 ديسمبر
<u>5,268</u>	<u>6,191</u>	صافي القيمة الدفترية

تبلغ القيمة العادلة للاستثمارات العقارية 25 مليون دولار أمريكي تقريباً كما في 31 ديسمبر 2015 (2014: 25 مليون دولار أمريكي).

11- الودائع

تتكون الودائع كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2014	2015	
718,523	386,665	ودائع للبنوك
<u>331,657</u>	<u>301,579</u>	ودائع لغير البنوك
<u>1,050,180</u>	<u>688,244</u>	الإجمالي

تشتمل الودائع أعلاه على ودائع بموجب اتفاقيات إعادة شراء بلغت قيمتها الدفترية 9, 132 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2015 (2014: 6, 125 مليون دولار أمريكي).

12- الأدوات المالية المشتقة

خلال دورة أعمالها العادية، تقوم الشركة بأنواع متعددة من المعاملات تتضمن استخدام الأدوات المالية المشتقة. ويظهر الجدول أدناه القيمة العادلة الإيجابية (موجودات) والقيمة العادلة السالبة (مطلوبات) للأدوات المالية المشتقة مع المبالغ الاسمية. وتعتبر المبالغ الاسمية عن حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعكس مخاطر السوق التي تتعرض لها الشركة كما أنها لا تعكس مخاطر الائتمان.

2015			مشتقات مقتناة لغرض المتاجرة
القيمة العادلة		مبلغ العقد / المبلغ الاسمي	
المطلوبات	الموجودات		
			مشتقات تحويل عملات أجنبية :
110	-	233,726	مقايضات العملات
110	-		

2014			مشتقات مقتناة لغرض المتاجرة
القيمة العادلة		مبلغ العقد / المبلغ الاسمي	
المطلوبات	الموجودات		
			مشتقات تحويل عملات أجنبية :
25	315	881,224	مقايضات العملات
25	315		

13- المطلوبات الأخرى

تتكون المطلوبات الأخرى كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2014	2015	
4,316	4,192	دائون ومصاريف مستحقة الدفع
2,126	1,859	إيرادات مؤجلة
9,246	9,011	مزايما موظفين (انظر الجدول أدناه)
1,925	1,546	فوائد مستحقة
17,613	16,608	المجموع

13- المطلوبات الأخرى - تنمة

تتكون مزايا الموظفين كما في 31 ديسمبر من الآتي:

الإجمالي		مخصص الإجازات	مخصص مكافأة نهاية الخدمة	برامج ادخار الموظفين	
2014	2015				
9,600	9,246	950	7,262	1,034	في 1 يناير
1,946	1,959	773	1,050	136	المحمل للسنة
(2,300)	(2,194)	(784)	(1,054)	(356)	مخصصات مستخدمة
<u>9,246</u>	<u>9,011</u>	<u>939</u>	<u>7,258</u>	<u>814</u>	في 31 ديسمبر

بموجب برنامج ادخار الموظفين، يمثل المبلغ المحمل للسنة تكلفة المزايا المقدمة من قبل الشركة لموظفيها المشاركين في البرنامج. تمثل المخصصات المستخدمة المساهمات الإضافية التي قام بها الموظفون في برنامج الادخار ناقصاً استحقاقات الموظفين المشطوبة بتاريخ الخروج من البرنامج.

14- رأس المال

1-14 المصرح به والمدفوع

يتكون رأس المال، بقيمة اسمية قدرها 1,000 دولار أمريكي للسهم، كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2014		2015		
المبلغ	عدد الأسهم	المبلغ	عدد الأسهم	
<u>1,200,000</u>	<u>1,200,000</u>	<u>1,200,000</u>	<u>1,200,000</u>	مصرح به
<u>800,000</u>	<u>800,000</u>	<u>800,000</u>	<u>800,000</u>	مدفوع بالكامل

بتاريخ 22 يونيو 2014، صادقت الجمعية العمومية غير العادية على زيادة رأس مال الشركة المدفوع من 700 مليون دولار أمريكي إلى 800 مليون دولار أمريكي وذلك عن طريق رسملة 100 مليون دولار أمريكي من الأرباح المبقاة. وتم استكمال الإجراءات النظامية المتعلقة بإثبات الزيادة في رأس المال بتاريخ قائمة المركز المالي.

14- رأس المال - تنمة

14-1 المصروح به والمدفوع - تنمة

بتاريخ 8 يونيو 2013، صادقت الجمعية العمومية غير العادية على زيادة رأس مال الشركة المصروح به من 800 مليون دولار أمريكي إلى 1,2 مليار دولار أمريكي وزيادة رأس المال المدفوع من 700 مليون دولار أمريكي إلى 1,050 مليون دولار أمريكي وذلك عن طريق رسملة 175 مليون دولار أمريكي من الأرباح المحتجزة على خمس سنوات، وسداد الدول الأعضاء لمبلغ 175 مليون دولار أمريكي أخرى على خمسة أقساط سنوية تبدأ في أول شهر أبريل من كل عام اعتباراً من عام 2014 (إيضاح 14).

إن ملكية المساهمين في رأس مال الشركة، كما في 31 ديسمبر هي كما يلي:

اسم الدولة	نسبة الملكية %	2015	2014
المملكة العربية السعودية	15.68	125,422	125,422
دولة الكويت	15.68	125,422	125,422
الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي)	15.68	125,422	125,422
جمهورية العراق	10.48	83,871	83,871
دولة قطر	8.19	65,543	65,543
جمهورية مصر العربية	6.97	55,743	55,743
الجمهورية العربية السورية	6.97	55,743	55,743
دولة ليبيا	6.97	55,743	55,743
جمهورية السودان	2.68	21,421	21,421
مملكة البحرين	1.71	13,679	13,679
الجمهورية التونسية	1.71	13,679	13,679
المملكة المغربية	1.71	13,679	13,679
سلطنة عمان	1.71	13,679	13,679
الجمهورية اللبنانية	1.61	12,899	12,899
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1.61	12,899	12,899
المملكة الأردنية الهاشمية	0.32	2,578	2,578
الجمهورية اليمنية	0.32	2,578	2,578
الإجمالي	100.00	800,000	800,000

14- رأس المال - تتمة

14-2 الاكتتاب في زيادة رأس المال

فيما يلي بيان الاكتتاب في زيادة رأس المال في 31 ديسمبر:

اسم الدولة	نسبة الملكية %	2015	2014
المملكة العربية السعودية	15.68	10,976	5,488
دولة الكويت	15.68	10,976	5,488
الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي)	15.68	-	-
جمهورية العراق	10.48	7,336	3,668
دولة قطر	8.19	5,733	2,866
جمهورية مصر العربية	6.97	4,879	2,440
الجمهورية العربية السورية	6.97	-	-
دولة ليبيا	6.97	2,440	2,440
جمهورية السودان	2.68	1,876	938
مملكة البحرين	1.71	1,197	598
الجمهورية التونسية	1.71	1,196	597
المملكة المغربية	1.71	1,197	598
سلطنة عمان	1.71	1,197	598
الجمهورية اللبنانية	1.61	1,127	564
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1.61	1,127	564
المملكة الأردنية الهاشمية	0.32	224	112
الجمهورية اليمنية	0.32	-	-
الإجمالي	100.00	51,481	26,959

15- الاحتياطي النظامي

تحول الشركة سنوياً 10% من صافي الدخل إلى الاحتياطي النظامي وفقاً للنظام الأساسي للشركة حتى يبلغ هذا الاحتياطي 100% من رأس المال المدفوع.

15- الاحتياطي النظامي - تمة

حركة الاحتياطي النظامي:

2014	2015	
93,295	96,310	الرصيد كما في بداية السنة
3,015	2,575	الإضافات خلال السنة
96,310	98,885	الرصيد كما في نهاية السنة

16- احتياطي القيمة العادلة

تتلخص حركة احتياطي القيمة العادلة خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر فيما يلي:

2014	2015	
		المساهمات:
87,567	81,737	الرصيد كما في بداية السنة
(5,830)	(37,095)	التغير في القيمة العادلة
81,737	44,642	الرصيد كما في نهاية السنة
		الأوراق المالية المتاحة للبيع:
4,314	3,975	الرصيد كما في بداية السنة
(339)	(7,515)	التغير في القيمة العادلة
3,975	(3,540)	الرصيد كما في نهاية السنة
85,712	41,102	إجمالي احتياطي القيمة العادلة

17- صافي الأتعاب والعمولات

2014	2015	
10	176	قروض
2,138	299	تمويل تجاري
485	402	معاملات إسلامية
(136)	(82)	أخرى
2,497	795	صافي الأتعاب والعمولات

18- صافي (خسارة) أرباح الأوراق المالية

2014	2015	
6,212	(2,695)	أسهم شركات
200	(390)	سندات ديون
2,373	2,384	صناديق استثمار
8,785	(701)	الإجمالي

19- الإيرادات الأخرى

2014	2015	
1,000	11,446	قروض مستردة تم شطبها مسبقاً
494	359	مكافآت وبدلات حضور مجالس إدارة المشاريع
756	-	إعادة تقييم أراضي
1,447	937	أخرى
3,697	12,742	الإجمالي

20- المصاريف العمومية والإدارية

2014	2015	
12,259	11,874	رواتب وما في حكمها
2,125	5,492	أتعاب مهنية واستشارية
702	785	مصاريف أعضاء مجلس الإدارة
3,558	3,527	أخرى
18,644	21,678	الإجمالي

21- مخصصات الانخفاض في القيمة

2014	2015	
(282)	2,190	أوراق مالية
7,324	12,219	قروض وسلف، صافٍ
290	-	مخصص مصاريف الالتزامات المحتملة
5,000	4,000	مساهمات
12,332	18,409	الإجمالي

22- التعهدات والالتزامات المحتملة

تشتمل الالتزامات لمنح الائتمان على التزامات لمنح الائتمان، واعتمادات مستندية وضمانات تم إعدادها لتلبية متطلبات عملاء الشركة. تتلخص الفترات المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق المتعلقة بالتعهدات والالتزامات المحتملة لمنح الائتمان كما في 31 ديسمبر فيما يلي.

31 ديسمبر 2015	أقل من سنة	1 - 5 سنوات	الإجمالي
	-	41,772	41,772
ضمانات، وقبولات وتسهيلات مالية أخرى	4,513	13,333	17,846
الإجمالي	4,513	55,105	59,618

31 ديسمبر 2014	أقل من سنة	1 - 5 سنوات	الإجمالي
	86,238	-	86,238
ضمانات، وقبولات وتسهيلات مالية أخرى	14,391	12,000	26,391
الإجمالي	100,629	12,000	112,629

أ - تم إظهار تواريخ الاستحقاق أعلاه على أساس تواريخ تجديد الأسعار أو الاستحقاق، أيهما يحدث أولاً.

ب - تمثل التعهدات لمنح ائتمان التعهدات التعاقدية لمنح قروض وسلف متجددة، وتشتمل التعهدات بشكل عام على تواريخ انتهاء محددة أو بنود فسخ أخرى، وتتطلب عادة دفع أتعاب. وحيث أن التعهدات يمكن أن تنتهي بدون استخدامها، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية.

ج - تلزم الاعتمادات المستندية والضمانات الشركة بتسديد الالتزامات بالنيابة عن العملاء في حالة إخفاق العميل عن السداد وفقاً لبنود العقود. وقد يكون للاعتمادات المستندية مخاطر سوقية إذا صدرت أو تم تمديدها على أساس سعر فائدة ثابت.

د - لدى الشركة التزامات استثمارية بمبلغ 91,9 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2015 (2014: 48,1 مليون دولار أمريكي)

23- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة وأرصدها

لم يكن لدى الشركة خلال دورة أعمالها العادية معاملات مع جهات ذات علاقة فيما عدا مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية.

1- فيما يلي بيان بالأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات كما في 31 ديسمبر:

2014	2015	
		موظفو الإدارة التنفيذية
(85)	-	قروض وسلف
1,729	1,918	مكافأة نهاية الخدمة

2- فيما يلي تحليل إجمالي التعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

2014	2015	
702	785	مصاريف أعضاء مجلس الإدارة
613	450	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
573	610	رواتب وبدلات الإدارة التنفيذية
201	189	مكافأة نهاية الخدمة للإدارة التنفيذية

24- بيانات المقارنة

أعيد تصنيف بعض أرقام المقارنة، عند الضرورة، كي تتماشى مع عرض القوائم المالية كما في 31 ديسمبر 2015.

25- عدم الاستقرار السياسي

شهدت بعض الدول العربية والتي يوجد للشركة استثمارات فيها عدم استقرار سياسي. تتوقع الإدارة استقرار الأوضاع السياسية في هذه البلدان في المستقبل القريب. ولقد استلمت الشركة المبالغ المستحقة عن الأدوات المالية قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها. وبناء على المعلومات المتوفرة في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية، فإن الإدارة على ثقة من جدارة هذه الاستثمارات على المدى الطويل وإمكانية تحصيل قيمتها (بما فيها الاستثمار في المساهمات).

26- اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد القوائم المالية المرفقة من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 10 جمادى الآخرة 1437هـ (الموافق 19 مارس 2016).





عناوين الشركة

المركز الرئيسي:

المملكة العربية السعودية

طريق الملك عبد العزيز

ص ب : 4009 - الرياض 11491

المملكة العربية السعودية

تلفون: +966) 114760601

فاكس: +966) 114760514

الموقع على الإنترنت: www.taic.com

البريد الإلكتروني: taic@taic.com

فرع البحرين (بنك جملة):

مبنى الشركة العربية للاستثمار

ضاحية السيف - ص ب 5559 - المنامة - مملكة البحرين

تلفون: 17588888 (973) (عام)، 17588999 (973) (غرفة التداول)

فاكس: 58888517 (973) (عام)، 17588988 (973) (غرفة التداول)

سويفت: TAIQ BH BM

البريد الإلكتروني: taic@taicobu.com







www.taic.com